جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

مطبوعة مقياس

النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف

سنة أولى ماستر

تخصص سوسيولوجيا العنف وعلم العقاب

إعداد الدكتور: محمد بن عودة

السنة الجامعية 2017/2016

فهرس الموضوعات

رقم المحاضرة	عنوان المحاضرة
	مقدمة
01	مفهوم الجريمة
02	نظرية التقليد والمحاكاة
03	نظرية الضبط الاجتماعي
04	نظرية الاختلاط التفاضلي
05	نظرية الإحباط
06	نظرية التعلم
07	نظرية ضغوطات الحياة
08	نظرية العجز المكتسب
09	نظرية الوصم
10	نظرية الحاجات
11	نظرية الاستلاب الاجتماعي
12	نظرية اللامعيارية
13	نظرية الصراع الثقافي
14	نظرية الثقافات الفرعية
15	نظرية التفكك الاجتماعي
16	نظرية النوافذ المكسرة
17	النظرية الفينومينولوجية

مقدمة:

النظريات المعاصرة للجريمة هو مقياس مقرر للسنة أولى ماستر تخصص سوسيولوجيا العنف والعلم الجنائي، والذي قمت بتدريسه لطلبة التخصص خلال مساري الدراسي المتواضع، مما فتح المجال أمامي لأتعمق في دراسة مختلف النظريات التي فسرت السلوك الإجرامي والعنيف على اختلاف المدارس والمذاهب والإيديولوجيات والمذاهب، وقد كان لهذا التنوع في المصادر والمراجع الأثر الكبير في تحصيل الكثير من المعارف والأفكار حول أصول هذه النظريات وتفسيراتها للسلوكات الإجرامية والعنيفة.

كما كان للمناقشات التي أجريتها مع طلبتي الأفاضل دور كبير في فهم لهذه النظريات وتفسيراتها من المنظور الاجتماعي في بيئتها الأصلية، ومدا تطابقها مع البيئة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، بكل ما تحمله من خصوصيات اجتماعية ودينية وثقافية وحضارية وتاريخية تختلف كليا عن البيئة التي نشأت فيها هذه النظريات، بالتالي لا على الباحث التأكد من صلاحية ونجاعة المقاربات التي تتبناها هذه النظريات في البيئة المدروسة، حيث أن دوافع ارتكاب السلوك الإجرامي تختلف بحسب باختلاف المجتمعات وطبيعتها، وهذا ما بينته الكثير من الدراسات والأطروحات كدراسة على مانع حول جنوح الأحداث في الجزائر المعاصرة، أكد من خلالها على أن للمراحل والحوادث التاريخية دور تلعبه في زيادة أو انخفاض نسب الجريمة في مجتمع ما كالحروب والصراعات التي تفرز أسرا مشردة وأطفال بلا مأوى ولا آباء، مما يساهم بشكل كبير في انتشار السرقة والاعتداءات والجريمة والجنوح، وتلعب الأزمات الاقتصادية كذلك دورا كبيرا انتشار السلوكات الإجرامية والعنف داخل المجتمعات حيث يغيب التوازن والاستقرار.

لقد أدت التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري خلال المراحل التاريخية الماضية إلى انتشار كبير للعنف والجنوح والجريمة والانحراف مما يستدعي البحث عن أسباب

وعوامل انتشار هذه الأمراض داخل المجتمع، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إقامة دراسات أكاديمية معمقة في هذا المجال، وتأخذ النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي والعنيف حيزا كبيرا من هذه الدراسات سواء تعلق الأمر بالفرد المجرم أو بالظروف المحيطة بالجريمة.

وقد اخترنا في مقياس النظريات المعاصرة للجريمة، مجموعة من النظريات الاجتماعية التي فسرت السلوك الإجرامي وكانت أكثر واقعية وشمولية، ويمكن اعتمادها في دراسة الجريمة داخل المجتمع الجزائري.

1. مفهوم الجريمة:

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان ذاته،فمنذ أن خلق الله سبحانه وتعالى البشرية ونحن نرى الجريمة شائعة بين الأفراد على اختلاف دياناتهم وألوانهم وأعمارهم وحضاراتهم وصفاتهم، وقصة هابيل وقابيل أصدق مثال على ذلك. وفي هذا يقول الحق تعالى: "واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق ،إذ قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر ،قال أقتلنك ،قال إنما يتقبل الله من المتقين لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما انا باسط يدي لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين ،إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار ،وذلك جزاء الظالمين،فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين" سورة المائدة آيات (27، 28، 29).

ومنذ ذلك العهد وهذه القصة وأشباهها تتكرر مع اختلاف في التفاصيل،فالإنسان يعيش دائما في صراع مع الآخرين ،لا يرضى ولا يعترف بعجز أو ضعف ولا يصبر عل مكروه أو سوء، يجري وراء إشباع شهواته ونزواته وغرائزه التي تزداد بازدياد تعقد المجتمع وتطور حضارته، وفي هذا أيضا يقول الله تعالى :" زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث، ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المئات"سورة آل عمران الآية (14)

مفهوم الجريمة (الظاهرة الإجرامية):

1. من المنظور القانوني: هي ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون ،وبمعنى آخر هي ذلك الفعل او الامتناع الذي نص القانون على تحريمه، فوضع عقوبة الجزاء على ارتكابه.

2. من المنظور السيكولوجي : أما عن تعريف الجريمة من منظور الفكر أو المضمون السيكولوجي للجريمة فإننا نجد أن علماء النفس ينظرون على السلوك الإجرامي على انه سلوك معاد للمجتمع وهو لا شك كأي نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ أو غير السوي ،ولذلك فان الشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي أيضا بالسلوك الشاذ، ومن ثم فان السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ يحتاج العلاج كما تحتاج الأمراض العقلية للعلاج والرعاية ، كما يرون أن كل فعل إجرامي ما هو إلا دلالة وتعبير عن صراعات نفسية تدفع صاحبها إلى الوقوع في الجريمة.

3. من المنظور السوسيولوجي: هي سلوك إنساني يحدث في المجتمع اضطرابا ،وهي فعل أو امتناع يخرق قواعد الضبط الاجتماعي ،هذا السلوك الخارق لقواعد الضبط الاجتماعي ،هذا الفعل أو الامتناع اللاإجتماعي هو ما يطلق عليه اسم "الجريمة".

والظاهرة الإجرامية هي ظاهرة اجتماعية دائما ،قد توجد عواملها في تكوين الفرد أو في ظروف الجماعة ،لكنها على الحالتين تحدث اضطرابا في العلاقات الاجتماعية ،أي خللا في قواعد الضبط الاجتماعي.

2. نظرية التقليد والمحاكاة

يعد من أبرز من عالج الجريمة بنظرية اجتماعية نفسية هو عالم النفس الاجتماعي "جبرائيل تارد" (G– TARDE)

ويستشهد "تارد" بتاريخ بعض الحضارات الأوربية القديمة حين ازدهرت فيها الكثير من العلوم والآداب والفنون من جهة ومن الجهة الأخرى ازدهرت فيها ظواهر البطش والقسوة والإجرام. وقد أراد "تارد" أن يجعل من حالة النبلاء الإيطاليين الذين عاشوا خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر مثلا يوضع به فرضيته وفكرته هذه.

يرى "تارد" أن نبلاء هذين القرنين مارسوا الجريمة والعنف بكل صورهما وأشكالهما فهو يعتقد أن الجريمة في تلك العصور كانت جزءا متمما لنظام الحكم السائد في البلاد. ولهذا فقد تصبح الجريمة حرفة أو مهنة، وقد يصبح المجرمون مجموعة بشرية تنتمي إلى مهنة أو حرفة واحدة وهذا يجعل الجريمة مهنة خاصة تتطلب متطلبات فردية معينة تنسجم وطبيعة الإجرام، وهنا يرى "تارد" أن مرور الزمن قد يؤدي إلى تبلور صفات وسمات خاصة يتميز بها أفراد المهنة الواحدة، إنها مهنة فريدة يتهيأ لها الفرد منذ طفولته المبكرة، ومن خلال ظروف نفسية واجتماعية وثقافية تساعد على تأهيل الفرد للدخول إلى هذه الجريمة والانتساب إلى عالمها السفلي.[1]

ويضل كل مجرم مبتدئ يسعى وراء مثل أعلى، يحتذي به وهذا طبيعي بالنسبة لفرد يعيش من خلال ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية، ذات أبعاد خاصة لا تترك الكثير من

- عدنان الدوري، ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول، أصول الإجرام، مطبوعات جامعة الكويت، 1973، ص 241.

[1] 242

حرية الاختيار في تحديد أهداف الفرد. وهذا يتم أيضا من خلال اتصال الفرد بنطاق ضيق في داخل المجتمع الكبير فهو لا يتصل إلا بمقدار ما يحقق أهدافه وغاياته.

ومن مثل هذا الإطار الاجتماعي النظري، يتابع " تارد" عرض أسس نظريته في التقليد فهو يرى أن كل نمط من أنماط السلوك الاجتماعي لابد وأن ينسج مثل معين، يسعى الفرد إلى محاكاته وتقليده، وهذا ينطبق على كل أنواع السلوك الاجتماعي.

قد نجد من يقتل بدوافع التقليد، وهناك من يخشى إيذاء الغير بدافع التقليد أيضا، والانتحار ظاهرة تقليدية أيضا. هناك شعوب تشجع أفرادها على الانتحار وقد يسرق الأفراد تقليدا أيضا.

التشرد تقليدا وخاصة بالمدن الكبرى إحتذاءا من قبلهم.

ومن هنا يبدأ " تارد" في تفسير الجريمة وفقا لنظرية التقليد. ويقدم في هذا المجال ظاهرة تناول الكحول بوجه خاص. فهي كما يراها عادة أرستقراطية تنشأ وتشيع بين أفراد الطبقات العليا ثم تنحدر إلى مستويات الطبقات الدنيا. فالملوك والأمراء وكبار الملاكين يتناولون الكحول بكثرة. إذ لم يكن السكر يوما بعيب أو بجريمة بين أفراد الطبقات العليا في غالبية المجتمعات. ولكنه يصبح جريمة بين تلك الطبقات التي ندعوها بالطبقات الفقيرة

لقد وضع أحد ملوك إنجلترا ضريبة على استهلاك التبغ حتى لا يقلد أبناء الطبقات الدنيا أبناء الطبقات العليا، وبذلك أصبح التدخين جريمة تستلزم العقاب، لأن السماح لأبناء الطبقات الفقيرة بتدخين التبغ تقليدا للطبقات العليا، يؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة، وإلى فساد التربة وإلى تلوث الأجواء.

وكذلك الحال بالنسبة لظاهرة التسكع والتشرد. إنها نمط شائع من أنماط الحياة اللاهية غير المسؤولة التي يعيشها أفراد الطبقات الموسرة. ولذلك تصبح عند تقليدها من قبل الطبقات الدنيا جريمة منكرة لا يمكن التغاضي عنها.

وموجز ما تقدم أن " تارد" يرى الجريمة على أنها حقيقة اجتماعية (Social fact)، حيث تنشأ وتتكون وتتطور، وفق قوانين أساسية يخضع لها جميع أفراد المجتمع. وهذا هو قانون التقليد. تخضع الجريمة في تكوينها إلى مثل هذا القانون ،إذ ينتقل السلوك الإجرامي من الأعلى إلى الأسفل. وحين يتسع نطاق السلوك الإنساني ويشيع تقليده بين نسبة كبيرة من الأفراد وعندما يصبح عرفا أو عادة اجتماعية شائعة فالتقليد إذن يتناول كل ألوان السلوك الاجتماعي. يتناول اللغات، والهوايات، والأفكار، والعقائد، والخبرات، والمهارات، والمنجزات العلمية والفنية بقدر ما يتناول كل أنماط السلوك الإجرامي والعادات الاجتماعية الضارة.

ومن كل ما تقدم، أن نظرية " تارد" تقوم على محور انتقال الأنماط السلوكية بمقتضى عملية اجتماعية هي عملية التقليد، التي تتم بالاتصال المباشر أو غير المباشر بين طرفين من الأشخاص، أحدهما عنصر منشئ والأخر مقلد. ومثل هذه العملية لا تتم إلا في بيئة اجتماعية تتميز بسوء تنظيمها الاجتماعي.

ويتخذ التقليد طريقا واحدا من الأعلى إلى الأسفل ومن الطبقات الاجتماعية العليا إلى الطبقات الدنيا، ومن مجتمع المدينة إلى مجتمع الريف أو القرية.

ويرى " تارد" إمكانية انتقال السلوك الإجرامي بين الأفراد عن طريق الاختلاط والإيصال الاجتماعي. وهذه حقيقة لا تنفيها غالبية الدراسات العلمية القائمة على دراسة حالة المجرمين والجانحين بوجه عام. إن غالبية الدراسات تؤيد كيف أنت التقليد أو الاختلاط كان عنصرا أساسيا في تطوير بعض أنواع السلوك الإجرامي. كالإجرام المحترف، إدمان العقاقير المخدرة أو بعض الظواهر الإجرامية الأخرى كالكحولية، والتشرد، والتسول، والمقامرة والبغاء.

إن الأفراد غالبا يختلفون في استجاباتهم من وقت لآخر، ومن شخص لآخر، وقد يرجع هذا إلى أثر بعض العوامل التي تكسب بعض الأشخاص استعداد إيجابيا يضاعف من قابليتهم للاستجابة تجاه الحاصل، بينما تكسب الآخرين استعدادا سلبيا يشكل قوة مانعة تضاعف من مقاومتهم للاستجابة تجاه الإيحاء ذاته. من هذه العوامل مزاج الشخص الخاص، وقوة اتجاهاته

النفسية أو مواقفه، ومدى تكامل عناصر شخصيته، وقوة انتمائه إلى جماعته ومدى التزامه بالقيم الأخلاقية السائدة في مجتمعه.

ويرى" **تارد** "أن الجريمة ظاهرة لا اجتماعية (مرضية) ، ضارة بالمجتمع وتضر بمصالحه ومصالح الأفراد، فهي في نظره كمرض السرطان الذي يتدخل في حياة الكائن الحي، ولكنه تدخل مؤذي ضار يؤدي إلى موته أو فنائه، ومن هنا يرى أن الجريمة ظاهرة مثلها مثل الصناعة، والفرق بينهما كامن في أن الأولى ضارة أو سلبية، أما الثانية فيغلب أثرها الإيجابي على آثارها السالبة، فالجريمة كأي إنتاج صناعي جديد يخلق على يد فئة قليلة جدا من الأفراد ثم سرعان ما يتهافت الآخرون على تداوله والعمل به حتى يشيع استعماله بين أغلب أفراد المجتمع[2]

والتقليد في نظر" **تارد** [3] "لا يكون إلاّ في جماعة، كما أنه يخضع إلى قوانين **أولها** :أنه يتم من أعلى إلى أسفل، أي أن المنتمين إلى الطبقات الدنيا يقلدون المنتمين إلى الطبقات الأعلى في الرتبة الاجتماعية، كما الصغار يقلد الكبار، والمتخلفون يرنون إلى تقليد المتحضرين.

وثانيها : تأثر قوة التقليد بقوة الصلة التي تربط المقلد بالمقلَد ، فالعلاقة طردية بينهما هكذا يمكن القول :بأن التقليد يزيد في المجتمعات الريفية ذات العلاقات الأولية أو الوجهية وتقل في المجتمعات المناظرة ذات التباين التكاملي وهذا ما قد يأخذ على النظرية وقدرتها على تفسير كافة أشكال الإجرام وفي عامة المجتمعات

وثالثها : أن أنماط السلوك تتداخل وتتطور، كذلك الحال في الجريمة فالمتبدل فيها هو أسلوب إبدائها وليس الجريمة في حد ذاتها، فالقتل، مثلاً، كان يرتكب بالسكين أو السيف أو السم وبتطور المجتمعات استحدثت أنواع أخرى منه فأصبح يقام به عن طريق الأسلحة النارية بل أحياناً بحقن المجني عليه بكمية من المخدرات أو غير ذلك ... الخ.

في نهاية عرض هذه النظرية نخلص لسؤال مفاده :إن كان الأجرام وانتشاره رهن بدرجة تقليد الأفراد لبعضهم البعض فكيف يزيد الأجرام ويتغير في طرق إبدائه في المجتمعات الحضرية ذات الدرجة الأقل من التقليد نظراً لزيادة التباين بين الوحدات الاجتماعية والأفراد؟ وإن كان التقليد

ييسر لنا تفسير انتشار الإجرام، فكيف نفسر منشأه الأول ؟ أي لماذا ارتكبه أول المرتكبين والذي قلده من أتوا من بعده ؟، هذا ويلاحظ أن هذه النظرية تهمل بشكل واضح الإجرام بالخطأ وكأنها لا تراه ضرب من الإجرام الذي يحتاج إلى معالجة القائمة على أسس من الفهم العلمي. وبوجه عام، يمكن القول أن هذه النظرية لا تفسر الظاهرة الإجرامية بقدر ما تقدم شروح لعمليات انتشار السلوك الإجرامي فقط وذلك بالاعتماد على ظاهرة نفسية اجتماعية هي التقليد Imitation.

3. نظرية الضبط الاجتماعي.

تعد نظريات الضبط الاجتماعي من المقاربات الهامة والحاسمة في السياق السوسيولوجي حيث عمدت إلى تفسير السلوكات الإجرامية والعنيفة على أنها استجابة طبيعية للبناء الاجتماعي، كما أن هذه النظرية تفسر الجريمة والعنف والانحراف إلى إخفاق وفشل المجتمع في التحكم في أفراده من خلال القيود المتمثلة في المعايير الاجتماعية .

ومن جهة أخرى فإن نظرية الضبط الاجتماعي تدور حول افتراض أساسي مآله أن الدافع للجريمة والانحراف شيء طبيعي يوجد لدى جميع الأفراد، كما تذهب هذه النظرية إلى أن الطاعة والامتثال هو الذي يجب أن يتعلمه الفرد، وعليه تنظر هذه النظرية إلى أن التدابير الاجتماعية والمتمثلة في الامتثال للمعايير واحترامها هو الشرط الأساسي والضامن للضبط، وغيابه يؤدي إلى الجريمة والانحراف.

"كما ظهرت أشكاله بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه سلوك الأفراد وضبط تجمعاتهم وتنظيم قواعد التوافق بين معايير الفرد الذاتية والقيم الاجتماعية"[1]، وهناك ثلاثة أنماط من الضبط الاجتماعي:

1- الضبط المباشر: وهو أسلوب ظاهري يشير إلى الروابط التي توضع أمام الفرد مثل القوانين الرسمية التي تحرم أنواعا معينة من السلوك أو صور للعقاب المختلفة.

---

[1] محمد صفوح الأخرس، نموذج لإستراتيجية الضبط في الدول العربية. جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض، 1997، ص17.

2- الضبط الغير مباشر: وهو يركز أساسا على الارتباط العاطفي بالوالدين وبأشخاص معينين.

3- الضبط الذاتي: وهو يشير إلى الشعور لدى الفرد والذي يعمل على توجيه سلوكه عندما تتدرج القواعد والقوانين في نفس الفرد، تصبح جزءا لا يتجزء منه.

ويرى العالم إيرش(Erche) أنه كلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية كلما قلت فرص الانحراف ولكن ليس بالضرورة، وباختصار تنظر نظرية الضبط الاجتماعي إلى الطبيعة البشرية من خلال الافتراض القائم على أن الجريمة والانحراف أمر طبيعي وسوي فمن خلال وجود نظام أخلاقي قائم وإطار مرجعي تقليدي في المجتمع نجد نظرية الضبط الاجتماعي من خلال المؤسسات الاجتماعية تزيد من قوة الرابطة التي تربط الأفراد بالنظام الأخلاقي كما أنها تضعف أيضا وتسمح هذه الرابطة الضعيفة بصورة آلية ازدياد الجريمة والانحراف.

وتلعب الأسرة على اعتبار أنها من مؤسسات الضبط الاجتماعي دورا هاما في تقويم سلوكات الأبناء وتلقين المبادئ والمعايير الاجتماعية من أن أجل تحقيق توافقهم الاجتماعي وتكيفهم، إلا أن أساليب الضبط تختلف من أسرة إلى أخرى وهناك عدة تصنيفات للضبط، وأهمها[1]:

1- الضبط العائلي العقلاني القائم على الحب والمبرر بعقلانية واعية، واستنتاج سليم للمواقف ومتطلباته بشكل كبير، وهو ضبط لا يقوم على عقاب إعلامي في معناه البدني أو الجسماني، بل يستبدل بالحرمان من بعض المكافآت والامتيازات(...).

2- الضبط البدني القائم على العقاب باستخدام العنف أو التهديد وهو أسلوب في الغالب ما يدفع بالمراهق إلى الانحراف.

3- الضبط المتذبذب بين اللين والشدة، حيث يعمد أحد الأبوين إلى أسلوب معين بينما يتخذ الثاني أسلوب مغاير للآخر(...) .

---

[1] بيلالي عبد المالك، "التربية الأبوية وعلاقتها بانحراف المراهقين". مذكرة ماجستير ، قسم علم الاجتماع والديمومغرافيا ، جامعة البليدة، 2007 ،ص115 ،نقلا عن: السيد علي شتا ،الانحراف الاجتماعي الأنماط والتكيف، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ،1999 ، ص29 .

4- الضبط غير المنظم أو غير المتناسق، الذي يعتمد على أساليب عدة تتأرجح بين الشدة واللين واللامبالاة، وقد يستخدم أحد الأبوين أكثر من أسلوب واحد في كل موقف، دون هدف مفيد ودون نسق محدد بين أسلوب وآخر[1].

وحسب هذه النظرية فإن احترام المعايير والقيم الاجتماعية هو الشرط الأساسي لعملية الضبط أما السلوك الانحرافي والإجرامي فيفسر بإخفاق المجتمع في تقويم وضبط سلوك الأفراد من أجل احترام المبادئ والمعايير الاجتماعية، وبالتالي فإن هروب الفتيات من البيت يعود إلى إخفاق الأسرة في ضبط وتقويم سلوك بناتها بالطرق السليمة والعقلانية.

إن اعتماد الأسرة على أساليب غير سوية من الضبط يؤدي بالأبناء إلى السلوك الانحرافي وخاصة أسلوب الضبط البدني الذي يقوم على الضرب واستخدام العنف المادي والمعنوي أو عن طريق التهديد، يؤدي إلى مشاكل اجتماعية خطيرة نأخذ منها هروب الفتيات من البيت، فالفتاة التي تتعرض للضرب والاعتداء البدني بطريقة مستمرة من طرف الأبوين وحتى الإخوة، فإن ذلك يشعر البنت بأنها غير مرغوب فيها داخل البيت بالتالي فإنها تقرر ترك المنزل.

وكما يرى العالم إيرش(Erche) أنه كلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية كلما قلت فرص الانحراف، والعكس صحيح فإذا كانت علاقة الفرد بالمجمع ضعيفة زادت فرص الانحراف، كما يكمن سبب هروب الفتيات من البيت إلى ضعف الروابط الأسرية من حيث طبيعة المعاملة الأسرية للفتاة وطبيعة التفاعل داخل الأسرة، فإذا تم هذا التفاعل عن طريق استعمال القوة والتسلط، واستعمال العنف فإن العلاقة بين أفراد الأسرة ستتميز بالفتور والهشاشة، ويصير ترك المنزل أهون على الأبناء من البقاء فيه خاصة عند البنات فهن الأكثر تأثرا بهذه المعاملة لأنهن يمضين معظم الوقت داخل المنزل.

---

[1] نفس المرجع ، ص115.

4- نظرية الاختلاط الفارق:

يسلم "سذرلاند" بمعطيات نظرية التفكك الاجتماعي ،وبالنتائج التي خلصت إليها ،فقد اعتبر أن التفكك الاجتماعي هو السبب الرئيسي للسلوك الإجرامي ،وذلك في الصياغة الأولى لنظريته التي نشرها سنة**1939** في كتابه"مبادئ علم الإجرام" غير أنه أضاف إليها تفسيرا جديدا للسلوك الإجرامي.

يرى سذرلاند أن السلوك الإجرامي يجد أساسه في التعلم المباشر الذي يكتسبه الفرد من مخالطته لشتى المجتمعات التي يرتادها ، فإن لم يفلح في تعلمه بأن تغلبت لديه عوامل الخير كان إقدامه على الجريمة أمرا بعيد الاحتمال ،شأنه في ذلك شأن من لم يتعلم الميكانيكا ،إذ يستحيل عليه اختراع آلة ميكانيكية معينة،ويخلص من ذلك إلى رفض أثر الوراثة في إحداث السلوك الإجرامي ،وإلى الاعتماد الكامل على اختلاط الشخص بالأفراد غير الأسوياء واكتسابه السلوك الشاذ من معاشرته إياهم، وانفصاله عن الجماعة التي تحرص على احترام القانون ومن هنا جاءت تسمية النظرية بالاتصال أو الاختلاط الفارق ،أي اتصال الشخص بخلطاء السوء اتصالا يفرق بينه وبين الأخيار.

وثمة عوامل ثلاثة تساهم في تحقق هذا الاتصال الفارق ،يتمثل الأول في أسبقية تأثر الفرد بالسلوك السائد ضمن جماعة معينة ،ويتصل الثاني باستمرار فترة من الزمن تسمح باكتسابه مسلكهم في إشباع حاجاتهم على نحو غير مطابق للقانون ،أما الأخير فيعني عمق التأثير الذي يتعرض له الفرد ومدى فاعليته في سلوكه سبيل الجريمة، وهذا أمر يتوقف على مدى حدة وقوة التأثير الذي تمارسه الجماعة الشريرة عليه ،ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث التي دفعت الشخص إلى اتصاله بغيره فقد تكون نبيلة أو دنيئة طالما أن الامر قد أفضى إلى انتهاجه سبيل الجريمة تأثرا بهم.

لقد بدأ" سذرلاند "في محاولته لتفسير السلوك الإجرامي وارتفاع معدلاته من نقطة غاية في الأهمية تمثلت في مراجعته لكثير من النظريات التي طرحت في صدد هذا الموضوع، بما في

ذلك النظريات التي تدخل ضمن الاتجاه التكاملي ، وهدفه من ذلك بلوغ الأولويات التي يشترك فيها المنحرفون و المجرمون، بمعنى، أنه سعى للوصول لطرح فيه من العمومية ما ييسر تعميم استخلاصات هذا الطرح على مواقف ومجتمعات وثقافات متباينة وذلك بتحقيق درجة من التجريد النظري لعموميات السلوك الإجرامي.

هذا ولقد تأثر" **سذرلاند** "بأفكار المدرسة" السلوكية الواطسنية " التي شاعت أفكاره في الولايات الأمريكية عام 1920 ، كما يبدو اعتماده على نظرية التفكك الاجتماعي التي طُرحت حول الجريمة، فهو يعتقد أن الجريمة تسبقها ظروف اجتماعية تؤثر في متغيرات نفسية مثلت هذه الظروف حالة من عدم التنظيم الاجتماعي التي تعتري البناء الاجتماعي فتخل بوظائف أنساقه الاجتماعية والتي من أهمها نظام الضبط الاجتماعي والمؤسسات التي تعمل على تأدية هذه المهمة التي على رأسها الأسرة والمدرسة، والنادي، وغيرها من المؤسسات التربوية الاجتماعية . إن مثل هذه الوظائف هي التي تؤدي إلى انتقال السلوك من أشخاص مجرمين إلى أشخاص ليسو ا من فئة المجرمين، وليس من خلال التقليد النفسي كما يذهب لذلك" تارد "وإنما عن طريق تعلم هذا السلوك من خلال انخراط الفرد في تلك الجماعات التي تبيح مثل هذا السلوك الإجرامي إذا نجد القيم والمعايير الثقافية لا تكترث بزجر الأفراد عن إبداء هذه السلوكيات، وتتمثل ع ملية التعلم هذا في أمرين : أولا، عملية تعلم الجوانب المادية التقنية المتعلقة بأساليب ارتكاب الجرائم أو الوسائل التحضيرية وعمليات التخطيط والتنفيذ أي (تكنيكيات ارتكاب الجريمة) [1]أما الثاني فيتصل بتعلم الفرد مجموعة من الاتجاهات والقيم والأفكار والتدابير التي تدفع الفرد لإبداء جريمة ما، أي تك وين نسق فلسفي إجرامي . والحقيقة أنه ليس هذا فقط ما يتعلمه الفرد فهنالك الاتجاهات الإيجابية التي تكون الضمير وتمثل موانع ذاتية لارتكاب السلوك الإجرامي .

وفي تفاعل الأفراد مع الجماعة يحدث أن تتنازع هذه الاتجاهات السالب منها والإيجابي، فإن تأثر ببيئة فسد تنظيمها الاجتماعي وفي الوقت نفسه انطوى تماما أو نسبيا عن الجماعات ذات التنظيم المحكم و التي تحذر السلوك الإجرامي والمنحرف، رجحت بذا كفة الاتجاهات السالبة فيقع الفرد في مهاوي إبداء سلوك إجرامي إثر ذلك، أما إذا حدث العكس، بمعنى، زاد تأثره

بجماعة حققت درجة مقبولة إلى جيدة من التنظيم الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، انعزل عن النمط الثاني من الجماعات (المتفككة) رجحت كفة الاتجاهات الإيجابية، الأمر الذي يبعده عن منزلقات الإجرام[2] ، وعلى هذا النحو يجرم الفرد أو ينحرف حينما يتصل، من جهة، بنماذج تستحسن السلوك الإجرامي وحين ينعزل، من جهة ثانية، عن النماذج التي تستهجن هذا السلوك، فإن تنازعاه هذا النموذج أو ذلك، فأيهما رجحت كفته لدى الفرد، أثر فيه .وأنساق في المسار الذي تؤكده هذه أو تلك الجماعة[3] هذا ويحاول" سذرلاند "إيضاح قصور الركون للتقليد و حده في تفسير ظاهرة الجريمة باعتماده على متغير التعلم بمفهومه العام، أي المقصود منه وغير المقصود، فالإجرام في اعتقاده يتعلمه الفرد من احتكاك ه بالخبرة الإجرامية بشكل مباشر أو غير مباشر . هذا ويذكر أن عملية التعلم تتأثر بالعديد من العوامل من بينها : استمرار ا لتأثير بمعنى استمرارية الاختلاط

التفاضلي أو النسبي بالجماعات الجانحة، فكلما استمر وزاد في درجته أثر ذلك على تكون الاتجاهات السالبة الأمر يزيد من انحراف الأفراد وإجرامهم . كذلك: أسبقية التأثير ويقصد منها أي النماذج أثرت في الشخص أولا، ذات التنظيم الاجتماعي المحكم أو مختلة التنظيم ؟ وفي أي المراحل العمرية تأثر الفرد بثقافة هذه الجماعة ؟ فهو يعتقد أنه كلما تأثر الفرد في عمر مبكر بالجماعات المنظمة، زادت احتمالية التزامه بالقوانين والقواعد الأخلاقية بالمجتمع نتيجة تكون الاتجاهات الإيجابية لدى هذا الفرد[1] وبوجه عام، يمكن تلخيص أفكار هذه النظرية الأساسية في النقاط الآتية:

1 .يتأثر الإنسان في إبدائه أي سلوك بما يسود في المحيط الاجتماعي وذلك من خلال ا لتفاعل المباشر أو غير المباشر به.

2 .ويختلف مقدار هذا التأثر بالوسط الاجتماعي بمدى قوة التفاعل والاتصال والانتماء لهذا الواقع.

3 .وأي مجتمع معرض للتغير الاجتماعي السريع والجذري وهذا ما قد يجعله عرضة إلى حدوث حالة من عدم التنظيم الاجتماعي (التفكك).

4 .وتوجد في أي مجتمع العديد من الجماعات التي يكون الفرد عضوا في بعضها، مما يدعوه للاختلاط بها والتأثر بثقافتها من خلال التفاعل مع باقي مكوناتها (أفراد ونظم،وقيم، ومعايير..) ويزيد أثر تلك الجماعات التي يدخل الفرد مع أعضائها في علاقات أولية مثل الأسرة والمدرسة وجماعات العمل أي الجماعات التي تسود فيها العلاقات غير الرسمية أكثر من العلاقات الرسمية.

5 .والجماعات من منظور علم الاجتماع الجنائي نوع أن كل منهما يمثل نموذج، الأولى تمثل نموذجا للجماعات المنظمة والضابطة لسلوكيات أفرادها، والأخرى تمثل نموذجا للجماعات المتفككة والتي تعاني من عدم التنظيم الاجتماعي مما يؤثر على وسائل الضبط في تأديتها لدورها بالنسق العام، فتسود فيها أفكار وقيم واعتقادات لا تحترم القوانين ولا تعير للعادات أي اهتمام، وقد تحرض الأفراد على إبداء سلوكيات إجرامية، وعلى العكس تماما في النموذج الأول (الجماعات المنظمة).

الإجباري أو الطوعي أو بالصدفة بأحد هذين النموذجين عن طريق الاتصال الشفهي أو غير الشفهي (الحركي أو الرمزي)

6 .والشخص –خاصة في المراحل العمرية الأولى – يكتسب سلوكه من الاختلاط التفاضلي أي النسبي.

7 .ولأن الأفراد عرضة للاختلاط بالجماعة السوية (ذات التنظيم الاجتماعي المتوازن) وغير السوية، (التي تعاني من تفكك في تنظيمها الاجتماعي) .ولأن النوع الأول من الجماعات يؤكد احترام القانون، بذا إبداء سلوك اجتماعي، والنموذج الثاني من الجماعات على العكس من الأول فإن النتيجة المنطقية أن ينحرف الأفراد متى فاضلوا اختلاطهم وتفاعلهم مع الجماعات مختلة

التنظيم الاجتماعي (المفككة)، واعتزلوا الجماعات المنظمة لاسيما في أعمار مبكرة، وتقاضوا فوائد مادية عينية من ذلك الاختلاط واستمر هذا التفاعل والتأثر بهذه الجماعة فترة من الزمن.

8 .على هذا النحو، فإن الجريمة سلوك يتم تعلمه وليس موروثا أو نتاجا لمرض أو خلل في التركيبة العقلية أو النفسية للأفراد.

ولا تفوت الإشارة إلى أن هذه النظرية تمثل أول محاولة علمية مقارنة بسابقاتها من محاولات ترمي تفسير ظاهرة الجريمة، كما أنها تتسم بترتيب هرمي لفرضياتها . كما أنها عمدت استخدام مفاهيم شائعة لا يختلف حول مدلولاتها، مما جعلها نظرية متحررة من الخصوصية الثقافية التي حكمت محاولات عدة من أهمها نظرية التقليد ونظرية اللامعيارية ، فهذه النظرية متحررة من الزمان والمكان تصلح للاستخدام في كل الثقافات وبمجتمعات متباينة[1].

بالرغم من هذا كله، لا يبدو أن النظرية بمنجاة من النقد فمثلا– وكما يلاحظ – أنها لا تعالج ديناميكيات الجريمة (التغيرات الكيفية والكمية في معد لات الجريمة بالمجتمع)، فهي لا تفسر لنا لماذا تتغير الطرائق أو الأساليب التي يرتكب بها الأفراد السلوكيات الإجرامية ولماذا تطورت العديد من أنماط السلوك الإجرامي في الوقت الراهن ولم تكن معروفة في عصور غبرت؟ فما العوامل التي أدت لذلك وكيف حدث ؟ والملاحظ أنه لا التقليد ولا التعلم أو الاختلاط التفاضلي قادرة على تفسير هذه الظاهرة ، وذلك يتضح من السؤال الذي مفاده إن كان فرد ما أجرم جراء تقليده لشخص أخر أعلى منه مكانة أو يماثله أو غير ذلك، أو أنه تعلمه من الجماعة التي اختلط بها طوعا أو كراهية أو بالصدفة، فلماذا أبد الفرد الأول المقَلْد أو المتعلم منه ذلك السلوك الإجرامي ؟ هنا يتضح أن النظرية تشرح وضعا ثابتا ولا تراعي أن ظاهرة الجريمة مثلها مثل جل الظواهر الاجتماعية عرضة للتغير بتغير المجتمع.

---

[1] . مصطفى عمر التير، السجون كمؤسسة اجتماعية" دراسة لآراء واتجاهات المسجونين"، معهد الإنماء العربي (بيروت)، ص 82.

ومن جهة ثانية، يلاحظ أن النظرية لا تبتعد كثيرا في أساس أفكارها عما طرحته نظريتي التفكك والضبط الاجتماعي، والفارق في اعتقاد الباحث يكمن في أن هذه النظرية تجمع بين الاثنين معا فتفسر الإجرام

باختلاط الفرد بالجماعات غير المنظمة، وتفسر انتشار الجريمة في الجماعة من خلال التفكك الاجتماعي الذي يؤثر بدوره على وسائل الضبط الاجتماعي . هذا ناهيك عن أن النظرية تضع الإنسان موضع الطائع الأعمى لموكونات الثقافة التي يتفاعل معها متناسية رغبات الأفراد في التغيير والابتكار والرفض لبعض أنماط السلوك غير الاجتماعية.

تقييم النظرية :

إن هذه النظرية تتلاءم والواقع المجتمع الجزائري خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية التي مست كل مجالاته، ومن بين هذه التغيرات الاجتماعية الهجرة الداخلية الكثيفة التي عرفتها الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة بسبب الأوضاع الأمنية وكذا التغيرات الاقتصادية.

يجد الأفراد أنفسهم بدون مأوى، ومن خلال التفاعل مع أشخاص آخرين وما ينجم عنها من علاقات حميمة وعلى درجة واضحة من الصداقة وهذا يعني أن يكون بين هؤلاء الأفراد علاقات أولية مباشرة، تسهل من عملية التعلم بعض السلوكات كالتشرد والمبيت في الشوارع ويصبح الفرد خلالها متشردا بسبب التكرار والاستمرارية في ذلك.

5. نظرية الإحباط و العدوان

هذه النظرية هي من أشهر النظريات التي حاولت تفسير السلوك العدواني، و الكلام عن هذه النظرية يقودنا إلى ذكر زعيم هذه النظرية جون دولار John Dollard و كذا أنصار هذه النظرية من بينهم ،ميلر Miller و وسبنسي Spence و سيرز Sears ، يرى أنصار هذه النظرية أن العدوان هو عبارة عن رد فعل طبيعي لما يواجهه الفرد من إحباطات ،حيث أن الإحباط يولد طاقات في النفس من الضروري أن تخفف أو تصرف بأسلوب معقول حتى يشعر الفرد بالراحة منها ، و من أساليب التخفيف أو الاستهلاك لهذه الطاقات السلوك العدواني[1] .

ويعرف دولار الإحباط Frustration بأنه كل فعل يمنع الفرد من الوصول إلى هدف كان قد حدده مسبقا، و عليه يتمثل جوهر هذه النظرية في الفرضيتين التاليتين و هما :

1 . كل الإحباطات تزيد من احتمالات رد الفعل العدواني .

2 . كل عدوان يفترض مسبقا وجود إحباط سابق .

و في ضوء الاستعانة بهذه التصورات ، توصل مجموعة من الباحثين بجامعة يال Yale إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور السلوك العدواني أو عدم ظهوره ، أو تؤدي إلى تحوله نتيجة الإحباط ،و فيما يلي بعض العوامل التي تحدد الطابع الخاص للعدوان نتيجة للإحباط . [2]

- اختلاف قوة الإعاقة أو التدخل التي تحدث الاستجابة المحبطة أو مدى قوة العائق.
- كلما زاد عدد المرات التي يحدث فيها إحباط استجابة ما في فترة محدودة من الزمن ، تزايد الميل إلى العدوان .

---

[1] جمال معتوق ، مدخل إلى سوسيولوجيا العنف . بن مرابط للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2011 ،ص.188

[2] عبد المجيد سيد احمد منصور و زكرياء أحمد الشربيني ،سلوك الإنسان بين الجريمة – العدوان- الإرهاب. دار الفكر العربي، القاهرة ، ص190.

- إذا استدعى الإحباط عدد من الاستجابات البديلة غير الملائمة فإن الميل لإجراء مثل هذه الاستجابات يقل مع استمرار الإحباط ،كما أن انطفاء هذه الاستجابات البديلة يشكل بدوره إحباطا آخر ، و من ثم يزداد التحريك نحو العدوان .
- كلما كانت النقطة التي يمنع عندها الفرد أو الكائن الحي من تحقيق هدفه قريبة من الهدف، كانت الاستجابة العدوانية أكثر قوة.
- كلما كانت الاستجابة المحبطة تعسفية أو غير عادلة،كلما زاد العدوان اتجاهها .
- يؤدي التسامح مع العدوان إلى قلة توقع العقاب من الشخص القائم به .
- يزداد الكف عن تحريك العدوان إلى أقصى درجة عندما يكون سبب الإحباط شخص ذا مقام محترم أو مركز مرموق في نظر الشخص المحبط.

لا توجه الاستجابات العدوانية نحو العقبة المسببة للإحباط فقط، و إنما توجه أيضا إلى المتغيرات التي يراها الشخص المحبط أنها متشابهة لمصدر الإحباط الأصلي.

يؤخذ على هذه النظرية أنه تَبين ردود أفعال عدائية بدون إحباط مسبق ، و قد تحدث الاستجابات العدائية نتيجة للتقليد و الملاحظة ، كما يؤخذ عليها أنها أهملت جوانب أخرى هامة كالتنشئة الاجتماعية كما لم تعطي للوازع الديني و الأخلاقي دوره في كبح السلوك الإجرامي .[1]

6. نظرية التعلم

ترى هذه النظرية أن معظم السلوك العدواني متعلم من خلال الملاحظة و التقليد، حيث يتعلم الأطفال السلوك العدواني بملاحظة نماذج و أمثلة من السلوك العدواني الصادرة يقدمها أفراد العائلة و الأصدقاء و المعارف و الأفراد الراشدون في بيئة الطفل، إذ يقلد الطفل نماذج السلوك العدواني الصادرة عن الأشخاص ذوي مركز اجتماعي عال ومهمين في حياة الطفل مثل الوالدين و المدرسين و الرفاق ، يمكن اعتبارهم نماذج يستقي منها الطفل سلوكه الإجتماعي بصفة عامة و سلوكه العدواني بصفة خاصة .

---

[1] جمال معتوق، مرجع سابق، ص ص 178.179.

أي أن العدوان هو صورة خاصة من السلوك الاجتماعي يتم اكتسابه كأي سلوك آخر عن طريق عملية التقليد و المحاكاة ، حيث تكمن جذور السلوك الإجرامي و العنيف في عملية التعلم الاجتماعي ، فالأطفال يتعلمون حل الصراعات عن طريق العدوان جراء تقليد الكبار أو تقليد زملائهم ، وخاصة إذا شاهدوا أن السلوك العدواني يناله الجزاء أو المكافأة أو التعزيز . [1] [60، ص 375]

و هذه حقيقة فعلا قد لاحظناها في مجتمعنا عندما يقوم أحد الأبناء بالسرقة فبدلا من عقابه يقابل بأنه ابن "راجل " "شاطر " ،و عليه القيام بالفعل الإجرامي و العدواني في هذه الحالة يكون نتيجة التراضي و تواطأ الأولياء و النماذج التي يحتك و يعيش معها الجاني ، بدلا من ردعه عند ارتكابه للسلوك الإجرامي . [50، ص 145]

كما يعتبر التعزيز من أسس تثبيت العادات السلوكية ،و أهم عوامل تكوين عادات العنف و العدوانية عند الصغار ، فالسلوك الذي يلقى التعزيز من الآباء و الأخوة أو الأخوات أو الزملاء أو الأساتذة يميل إلى التثبيت و التكرار في حياة الطفل . [59، ص 179]

كما تفترض هذه النظرية أن المشاهد بوسائل الإعلام المرئية، لديها القدرة والإمكانية لتعلم السلوك العدواني من خلال ما يعرض من مضامين و برامج عنيفة.

[1] عبد المجيد سيد احمد منصور و زكرياء أحمد الشربيني ، مرجع سابق، ص 179.

. نظرية ضغوطات الحياة (المشقة):

يهتم العلماء بشكل مكثف بتأثير الضغوط الحياتية التي يتعرض لها الفرد عبر حياته، أو من خلال البيئة التي يعيشها، في علاقتها بالسلوك غير الاجتماعي بصفة عامة والسلوك الانحرافي والإجرامي على وجه الخصوص، وتقوم هذه النظرية على افتراض أن الضغوط الحياتية تعمل بمثابة مثيرات خارجية تؤثر في بعض العمليات النفسية التي قد تدفع بالشخص إلى السلوك العدواني أو العنيف، وفي ضوء هذه الفرضية العامة تتجه هذه النظرية إلى التأكيد على نوعين من الضغوط أو المثيرات أو المشقة[1]:

النوع الأول: ويرتبط بالأحداث غير السارة وضغوطات العمل والأدوار المختلفة كمثيرات للمشقة التي تنتج السلوك العنيف أو الإجرامي أو العدواني.

النوع الثاني: مرتبط بالضغوطات البيئية والمتمثلة في الضوضاء والازدحام والتلوث... ويضاف إلى ذلك ضغوطات أخرى كاختراق الحدود الفردية، والاعتداء على الحيز المكاني الشخصي.

وتعد نظرية المشقة من النظريات المرنة التي فسرت السلوك الاجرامي والعنيف وأكدتها العديد من النظريات البيئية التي جاءت بها مدرسة شيكاغو، والتي فسرت السلوك الاجتماعي بالبيئة الطبيعية من جهة، نوعية السكن، حجم السكان وغيرها من المؤشرات الأخرى دون أن ننسى نظرية العوامل المتعددة (السائدة) ونظرية صراع الثقافات الفرعية ... كلها تؤكد على أن للضغوطات الاجتماعية والبيئية المختلفة التي يعيشها الفرد على مستوى الأسرة، المدرسة، العمل، الحي... تؤدي إلى السلوك العدواني والعنيف وحتى ارتكاب الجرائم، وهي تزداد في المدن مقارنة بالأرياف والقرى، وذلك راجع إلى الازدحام الذي تعرفه المدن مقارنة بالأرياف، وكذلك التلوث والنزعة الفردية والتفكك وغياب التضامن الاجتماعي الناتج عن الاختلاف الثقافي والطبقي.

---

[1] جمال معتوق، محاضرات في نظريات الجريمة لطلبة ماجستير علم الاجتماع الجريمة والانحراف، جامعة البليدة 2011.

وبين العالم كونراد لورينز (Konrad Lorenz) من خلال كتابه العدوانية سنة "1966" أن الأفراد يلجئون إلى العدوان دفاعا عن المجال الذي يعتقدون أنه ملكهم الخاص، وأن وجود الآخرين يعد بمثابة اعتداء ومساس يحق من حقوقهم.

وفي تقرير آخر كشفت منظمة الصحة العالمية سنة (1994) بجنيف أن تلوث البيئة في المناطق العشوائية يعتبر المسئول الأول عن ازدياد حالات العنف والإرهاب والإدمان في الدول النامية، وأوضح التقرير أن المسكن الجيد والمناسب من الناحية الطبيعية والاجتماعية يوفر للإنسان الصحة الجيدة سواء من الناحية النفسية أو الجسمية، وأشار التقرير إلى أنه من بين الأمراض الخطيرة الناتجة عن تلوث البيئة في المناطق العشوائية، الاكتئاب وإدمان الأدوية والخمور وانتشار حالات الانتحار وسوء المعاملة للأبناء وكثرة الخلافات بين الأزواج وازدياد حالات العنف والتطرف والاغتصاب، ويربط التقرير بين السلوك العنيف وعوامل الضغط البيئي أو ضغوطات الحياة كالضوضاء والازدحام وتلوث المياه والتصميم الهندسي الرديء وعدم توفر الظروف البيئية المناسبة[1].

8. نظرية العجز المكتسب:

تعود هذه النظرية إلى الباحثة الأمريكية (ليونور والكر léonor walker) حيث قامت بتطويرها في فترة الثمانينات من القرن الماضي بعد أن احتكت بالكثير من النساء اللائي تعرضن للعنف والاعتداء بأشكاله المختلفة وذلك من خلال ممارستها للعلاج النفسي.

وهي نظرية ذات مسارين حاولت ليونور من خلالهما أن توضح لماذا تستمر المرأة في علاقتها مع الرجل الذي يعتدي عليها كمسار أولي، وفي المسار الثاني حاولت توضيح ما الذي يجعلها بعد الاعتداء عليها من طرف الرجل تقف في صف المعتدي عليها[2].

---

[1] محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري، **المشكلات الاجتماعية**، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص162.

[2] جمال معتوق ، **مدخل إلى سوسيولوجية العف**، دار بن مرابط، الجزائر، 2011، ص ص 293- 294.

9. نظرية الوصم

ظهرت هذه النظرية في فترة الخمسينيات من القرن الماضي في أمريكا حينما أصبح المجتمع الأمريكي أكثر وعيا بالاضطهاد والتميز العنصري ضد السود وما يلاقونه من معاملة سيئة في المجتمع الأمريكي، باعتبارهم دون مستوى الحضارة والإنسانية ولا يرقون للعيش داخل المجتمع الأمريكي مما دفع ببعض المفكرين إلى دراسة انعكاسات هذه المعاملة على السود وعلى المجتمع الأمريكي ككل.

وتعود أصول هذه النظرية إلى العالم الأمريكي "فرانك تانينبايم" من خلال كتابه (الجريمة والمجتمع) الذي نشر عام 1938 فهو يرى أن السلوك المنحرف لا يعود إلى حد كبير إلى عدم التوافق بين الشخص المنحرف ومجتمعه لأن الشخص متوافق إلى حد ما بصورة أو بأخرى، وبالتالي فإن الانحراف هو نتاج للصراع الذي يحدث بين الفرد والمجتمع[1].

وتعد نظرية الوصم الاجتماعي من أهم النظريات التي حاول تفسير الجريمة والعنف والانحراف من خلال البعد السوسيولوجي، فهي ترى أن الإجرام ينشأ ويزداد نتيجة للوصمة الاجتماعية التي يوصم بها المجتمع الفرد عند أول خطأ يرتكبه، لذلك هو يعيد تكرار أخطائه وأفعاله الانحرافية معتقدا بأنها صفات ملازمة له ولا يمكنه التخلص منها، وأن المجتمع هو الذي كرس هذه الفكرة في ذاته عندما يوصمه بألقاب منحرفة ومجرمة، مثل اللص، الباندي، المنارفي... فهذه الألقاب المتداولة في مجتمعاتنا على أشخاص معينين تجعل منهم يحاولون التقيد بهذه الألقاب في حياتهم اليومية وهذا ما يجعلهم منحرفين أو مجرمين.

الطفل كما يرى "فرانك تانينبايم" تلصق عليه بطاقة عند ضبطه مرتكبا سلوكا منحرفا، هذه البطاقة تحدد هوية الطفل على أنه جانح، وقد يؤدي ذلك إلى تغيير الطفل أيضا في تصوره عن ذاته ومن خلال تلك البطاقة أيضا تتشكل ردود أفعال أفراد المجتمع نحو البطاقة وليس نحو الطفل، وهكذا يساهم وصم المجرمين أو الأحداث الجانحين في زيادة نسب الجريمة والانحراف.

---

[1] عدلي محمود السمري، **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة، ط2، 2011، ص 240.

ويذهب (هوارد بيكر Howard Becker) إلى أن وصم سلوك ما على أنه منحرف يعتمد على رد فعل أفراد المجتمع إزاء هذا السلوك، فالمجتمعات هي التي تحدد الانحراف وذلك من خلال تحديد بعض القواعد التي يعد انتهاكها انحرافا من وجهة نظر أفراد المجتمع، وبهذا فإن الانحراف هنا لا يكمن في ذاتية الفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك.

10. نظرية الحاجات (ماسلو):

تعد هذه النظرية من النظريات النفسية الاجتماعية لصاحبها العالم "إبراهيم ماسلو" الذي قام ببناء الهرم الخماسي في تفسير الحاجات، وإشكالية التوازن النفسي والاجتماعي، وأثرها على شخصية الفرد والجماعة، والحاجة عند ماسوا هي شعور بالحرمان، وهذا ما يؤثر على الفرد، ويختل التوازن النفسي والاجتماعي عنده، مما يدفعه للقيام بسلوكات لإشباع تلك الحاجة أو الحاجات، كما أن عدم الإشباع في الحاجات يعني الاضطراب والتوتر والتي ربما في بعض الحالات ترجع إلى سلوكات غير سوية كالعنف والجريمة والانحراف، والإشباع يعني القضاء على شعور الافتقار واللاتوازن.

وكلما تتعقد الحياة الاجتماعية تزداد الحاجات وتتنوع كما أن تلبية الحاجات عند الفرد يترجم بالتوازن النفسي والاجتماعي وتظهر عنده صفات وصور الرضا أما في حالة غياب فرص إشباع الحاجات، وخاصة في المجتمعات المتصفة باللاعدالة الاجتماعية تتولد عنه العديد من المشكلات الاجتماعية والسلوكات الإجرامية، وهذا سعيا من طرف الأفراد المفتقرين لها إلى تلبية حاجاتهم بالطرق الغير سوية بغرض تحقيق التوازن.

وهناك حاجات تكون عند الأبناء ضرورية من أجل تحقيق توازنهم النفسي والاجتماعي داخل الأسرة بدرجة أولى ثم في المجتمع، وتظهر هذه الحاجات عند البناء بصورة جلية في مرحلة المراهقة، وهذا ما أكده "فاخر عاقل" في دراسته لحاجات المراهق حيث ذكر أنها تتمثل في:

- الحاجة إلى الأمن.
- الحاجة إلى الاستقلال.
- الحاجة إلى تأكيد الذات ومكانة الدور.
- الحاجة إلى المحبة.

- الحاجة إلى الرعاية [1].

بينما يوضح حامد عبد السلام زهران أن حاجات المراهق متعددة وهي[1]:

1- الحاجة إلى الأمن: وتتضمن الحاجة إلى الأمن الجسمي والأمن الداخلي، والحاجة إلى البقاء حيا، وإلى تجنب الخطر والألم، والحاجة إلى الاسترخاء والراحة، والحاجة إلى الشفاء عند المرض أو الجرح، والحاجة إلى الحياة الآمنة المستقرة السعيدة، والحاجة إلى الحماية ضد الحرمان من إشباع الدوافع والحاجة إلى حل المشكلات الشخصية.

2- الحاجة إلى مكانة الذات: وتتضمن الحاجة إلى الانتماء إلى الجماعة وإلى المركز والقيم الاجتماعية، الحاجة إلى التقبل من الآخرين، الحاجة إلى الشعور بالعدالة في المعاملة، الحاجة للاعتراف من الآخرين، الحاجة للنجاح والاقتناء والامتلاك، الحاجة إلى أن يكون قائدا وإتباع القائد الحاجة إلى تقليد الآخرين، الحاجة إلى المساواة مع رفاق السن والزملاء في المظهر والملابس والمصروف والمكانة الاجتماعية، وإلى تجنب اللوم.

3- الحاجة إلى التوافق الجنسي: ويتضمن الحاجة إلى التربية الجنسية، الحاجة إلى اهتمام الجنس الآخر وحبه، الحاجة إلى التخلص من التوتر، وإلى التوافق الجنسي الغيري.

4- الحاجة إلى النمو العقلي والابتكار: ويتضمن الحاجة إلى التفكير وتوسع قاعدة الفكر والسلوك، وإلى تحصيل وتفسير الحقائق والتنظيم، الحاجة إلى الخبرات الجديدة والتنوع وإشباع الذات عن طريق العمل، والحاجة إلى القدرات والمعلومات.

5-الحاجة إلى تحقيق وتحسين الذات: ويتضمن الحاجة إلى النمو، وإلى أن يصبح سويا وعادلا، الحاجة إلى التغلب على العوائق والمعوقات، الحاجة إلى معرفة وتوجيه الذات.

6- الحاجة إلى الحب والقبول: وتتضمن الحاجة إلى الحب والمحبة، والقبول والتقبل الاجتماعي وإلى الانتماء إلى الجماعات وإسعاد الآخرين.

---

[1] فاخر عاقل، التربية قديما وحديثا. دار العلم للملايين، بيروت، 1981، ص429.

[1] حامد عبد السلام زهران، مرجع سابق،ص ص 436-437.

7- حاجات أخرى: كالحاجة للترفيه والتسلية والمال[1].

وإذا لم تلبي الأسرة هذه الحاجات لأبنائها، وخاصة في مرحلة المراهقة فإن ذلك يؤدي إلى اللاتوازن النفسي والاجتماعي للمراهق مما قد ينجر عنه سلوكات انحرافية.

كما تعد الحاجة إلى مشاعر الحب والعطف والرعاية والاهتمام من بين أهم المتطلبات التي ينبغي على الأسرة توفيرها لأبنائها حتى يشعروا بالأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي خاصة عند الفتيات في مرحلة المراهقة، "كما يعد نقص الإشباع في تلبية المطالب السيكولوجية للفتاة من اهتمام ورعاة من طرف الوالدين (أو من ينوب عنهما)"[2] داخل الأسرة من بين أسباب إقدامها على الهروب من البيت ذلك لأنها لم تحقق توازنها، واستقرارها النفسي والاجتماعي داخل الأسرة، وهذا ما يؤدي بها إلى البحث عن بيئة أخرى يمكن من خلالها أن تحقق حاجاتها، وهذا هو بداية الطريق للانحراف.

لذلك تم استخدام مفهوم "الحرمان العاطفي" على أساس الحاجة إلى مشاعر الحب والحنان والرعاية التي تفتقر إليها الفتيات المراهقات الهاربات من البيت، ذلك أن أسرهم لم تعمد إلى تلبية مطالبهن السيكولوجية، وهذا ما نتج عنه حالة من عدم التوازن النفسي والاجتماعي .

11. نظرية الاستلاب الاجتماعي (لجيفري)

ظهرت هذه النظرية سنة 1959 أين حاول جيفري أن يجري تركيبا بين علم الاجتماع وعلم النفس معتمدا على مفهوم "الشخص" "المجتمع" و "تصور الاستلاب الاجتماعي. "

و يرى جيفري أن المنحرف يتصف بفقدان الشخصية الاجتماعية : " لقد كان تكوين أناه وأناه الأعلى مختلا نتيجة تقمصه الناقص (غير الكامل) للصور الوالدية كما أن اندماجه في المجتمع ليس جيدا فهو لم يتمكن من أخذ الموضع الذي يريده و لم يستدمج قيم الثقافة العامة إلا جزئيا مما يضعه في حالة تهميش عقلي بالنسبة لوسطه .ويشير جيفري خاصة إلى لاشخصانية العلاقات الاجتماعية و تتظاهر في شكل عدم صدقها بسبب عدم الاستطاعة العضوية أو

---

(2) نفس المرجع السابق، ص437 .

[2] فتيحة كركوش، مرجع سابق، ص121 .

الحادثية و يجمع مصطلح استلاب كل نظريات الإجرام في الطب العقلي وعلم النفس و علم الاجتماع التي تبحث في أسباب الإجرام والاضطرابات ذات المصدر الاجتماعي التي تمس تكيف الشخصية مع ذاتها و مع المجتمع ، و ينتج عن هذه الاضطرابات مثلا الانتحار و الكحولية و شرب المخدرات والفصام و الاضطرابات العصابية أو السلوك الإجرامي . وقد حاول جيفي انطلاقا من مفهوم الاستلاب الاجتماعي أن يثبت أن كل نتائج الدراسات الإجرامية تتوافق مع نظريته . وحسبه دائما فإن الإجرام يكون مرتفعا في المناطق التي تعرف تهميشا اجتماعيا ولا شخصانية مجهولة فالإحصائيات تثبت أن الإجرام مرتفع جدا عند فئة من الشباب – الراشدين من جنس ذكر و أتوا ليقطنوا في أكواخ في المدن و ينتمون إلى أقليات وهذا ما يبدو، وهذا ما يبدو مؤكدا لنظرية جيفري الذي يميز بين عدة أنواع من الاستلاب الاجتماعي:

–الاستلاب الفردي : الفرد المستلب و معزول عن العلاقات بلا شخصية و يوصف غالبا بالمريض اجتماعيا ، وهو لا يقبل بقيم المجتمع .

–استلاب الجماعة : تكون الجماعة التي ينتمي إليها الفرد مستلبة و معزولة عن المجتمع و من يتقمص هذه الجماعة يوصف بأنه منحرف ثقافيا أو شخص لا اجتماعي.

–استلاب قانوني : هنا فارق بين مختلف الجماعات بشأن العدالة (القانون)(أبيض أسود غني ، فقير .....) فمعظم القوانين تعكس القيم الأخلاقية و السياسية للطبقة المالكة (السائدة

11. نظرية الأنوميا لدوركايم –ميرتون

ترجع الجذور الأولى لمفهوم الأنومي لكتابات دوركايم الذي مر مفهوم الأنومي لديه بمرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأول: في دراسته عن تقسيم العمل والمرحلة الثانية في دراسته عن الانتحار.

ففي كتاباته عن تقسيم العمل تحدث عن العلاقة بين الفرد والمجتمع وتحدث عن نوعان من التضامن النوع الأول أسماه التضامن الآلي وهو الذي يقوم على مبدأ التماثل بين أعضاء المجتمع حيث يتماثل الأفراد في هذا النمط من المجتمعات ويتشابهون في الكثير من الخصائص الاجتماعية. أما النوع الثاني فهو التضامن العضوي الذي يقوم على التمايز بين أعضاء المجتمع.

والظاهرة الأساسية عند دوركايم هي ظاهرة تقسيم العمل وذلك لأنها ترتبط بالبناء الاجتماعي وتعبر عن طبيعته في اتساق الدين والأخلاق والاقتصاد وظاهرة تقسيم العمل كما يراها دوركايم لا تخلقها الإرادة الفردية ولكن يفسرها دوركايم بحجم وكثافة السكان، حيث يرى دوركايم أنه عندما يزداد المجتمع نمواً وتطوراً تزداد درجة تقسيم العمل وتزداد النظم تعقيداً فتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامل والتلاؤم المتبادل بين الطوائف المختلفة، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد التمايز واللاتجانس بين أعضاء المجتمع وينقص من قدراتهم على تحقيق التضامن وعلى خلق اتصالات إيجابية بينهم. كما يضعف القوى الاجتماعية ويسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي مغزاها في نفوس الناس وهذه الحالة تدعى حالة الأنومي وهي تعني الافتقار إلى القواعد والقوانين.

وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل مفهوم الأنومي والتي برزت في كتابات دوركايم حول تقسم العمل. أما المرحلة الأخرى فقد برزت في كتاباته حول الانتماء حيث يرى أن الانتماء هو ظاهرة اجتماعية يجب تفسيرها بظاهرة اجتماعية أخرى. وقد فسر ظاهرة الانتحار بأنها مرتبطة بقضية التضامن الاجتماعي داخل المجتمع. حيث يرى أن الانتحار في واقع الأمر لا يخرج عن ثلاثة أنماط تفسر في مجملها بظواهر مرتبطة بشدة أو ضعف الترابط الاجتماعي داخل بناء

وثقافة المجتمع محل الظاهرة المدروسة. ويصنف دوركايم أنماط الانتحار وأشكاله إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1- الانتحار الأناني:

يحدث هذا الانتحار بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن المجتمع حيث لا يجد الفرد من يسانده عندما تحل به أي مشكلة فيصبح المقرر الوحيد لشؤونه الخاصة وتصبح قضية الخطأ والصواب من القضايا التي يحددها الفرد نفسه ولذلك سمي هذا النوع بالانتحار الأناني وهو انعكاس لضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع (محمد، 1982م).

2- الانتحار الإيثاري:

هذا النوع من الانتحار يحدث عندما يكون الفرد مرتبطاً بالجماعة ارتباطاً وثيقاً وقوياً ومن ثم يكون هذا الفرد مندمجاً ومتضامناً مع الجماعة وتصبح قواعد الجماعة وقيمها بمثابة قيم الفرد الخاصة. فالانتحار الإيثاري يعد نتيجة مباشرة للتضامن الاجتماعي على العكس من الانتحار الأناني حيث تنفصل إرادة الفرد عن إرادة الجماعة أما في الانتحار الإيثاري فنجد أن الفرد مندمج مع إرادة الجماعة وينفذ أوامر الجماعة وتعليماتها وهي الجماعة التي ينتمي إليها ويكون على استعداد بأن يضحي بنفسه في سبيل مصلحة الجماعة.

3- الانتحار الأنومي أو الانتحار الناتج عن فقدان المعايير:

وهذا النوع من الانتحار يحدث عندما ينحل البناء الاجتماعي والثقافي والأخلاقي للمجتمع ويظهر هذا النوع من الانتحار عادة عندما تكون هناك أزمة اقتصادية بجميع أشكالها كذلك عندما يحدث انهيار للنظام السياسي كما توجد حالات الانتحار عندما يكون الاقتصادي مزدهراً. وعندما يحدث أي خلل في توازن البناء الاجتماعي. كما يحدث عندما تكون هناك هوة كبيرة بين ما هو مرغوب وما هو حادث وهذا متعلق بطموح الشخص عندما تتسم مستويات الطموح بعدم التحديد وتحدث هوة كبيرة أو فراغ بين ما يطمح إليه الإنسان وبين ما يستطيع تحقيقه بالفعل (عبدالحكيم، 1982م).

والحقيقة أن أفكار دوركايم في تفسير ظاهرة الانتحار قد فتحت آفاقاً علمية جديدة لظهور فرع جديد من فروع علم الاجتماع لدراسة الانحراف والسلوك الانحرافي حيث تبنى أفكار دوركايم بعض علماء الاجتماع المعاصرين.

فعلى سبيل المثال قام ميرتون بتناول فكرة دوركايم في الانتحار وأكسبها طابعاً نظرياً جديداً في مجال تفسير السلوك الجانح وخرج بنظرية متوسطة المدى لتفسير السلوك المنحرف، حيث يرى أن السلوك المنحرف في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي ولكنها على العكس من ذلك تشكل انحرافاً اجتماعياً هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع التي تشجع على نشوئه وتطويره.

ويشرح ميرتون فكرته بالقول بأن هناك عنصرين أساسيين في ثقافة المجتمع ونظمه الاجتماعية هما:

1- الأهداف التي ترسمها الثقافة لأفراد المجتمع حيث يشترك في هذه الأهداف جميع أفراد المجتمع ويطمحون في تحقيقها.
2- الوسائل الاجتماعية المشروعة التي تتيح للأفراد تحقيق أهدافهم بطريقة مشروعة.

وتبرز المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الانحراف عن السلوك السوي عندما يختل التوازن بين هذه الأهداف وبين وسائل تحقيقها في أي مجتمع من المجتمعات مما يعرض المجتمع إلى حالة اضطراب وعدم استقرار وعدم تنظيم وبروز الانحرافات.

وقد أعطى ميرتون مثالاً بالمجتمع الأمريكي المعاصر لتفسير حدوث مثل هذا الاختلال. فالمجتمع يصنع لأفراده أهدافاً كبيرة ولا يتيح لهم من الجهة الأخرى الفرص المتساوية لتحقيق تلك الأهداف وبطبيعة الحال فإن الأفراد عندما يجدون أنفسهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم المشروعة بالوسائل المشروعة فإنهم سوف يبحثون عن وسائل جديدة لتحقيق أهدافهم بشكل غير مشروع مما يشكل خلفية معينة لنشوء السلوك الانحرافي على نطاق واسع.

ولوصف تأقلم الأفراد مع ما وضعه المجتمع من أهداف وما حدده من وسائل مشروعة لتحقيق تلك الأهداف فقد حدد ميرتون خمسة أنماط لذلك التأقلم وهي على النحو التالي:

1- التوافق: ويعني قبول الفرد للأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع وقبول الوسائل المشروعة اجتماعياً لتحقيق هذه الأهداف. إن هذا النمط هو الشكل السلوكي الأكثر انتشاراً في معظم المجتمعات الإنسانية والقوة الكامنة وراء استقرار تلك المجتمعات وغياب الظاهرة الانحرافية فيها.

هذا ومع غياب التوافق بين الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع يشعر الأفراد بالضغط الأنومي وللتخلص من هذا الضغط فإنهم يلجأون إلى أحد الطرق الأربعة الآتية التي ينتج عنها أربعة أشكال رئيسية للانحراف الاجتماعي هي (الخليفة، 10413هـ):

2- عملية الابتكار والتي تعني قبول الأهداف التي حددها البناء الثقافي للمجتمع ورفض الوسائل المشروعة لتحقيقها.

3- التعلق بالطقوس وتتمثل في قبول الأفراد للوسائل المشروعة في تحقيق الهدف ولكن دون وجود أي نوع من الأهداف.

4- الانسحابية وهي تقوم على أساس رفض الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع ومثل لهذه الفئة مدمنو المخدرات.

5- العصيان والتمرد وهو رفض الأهداف والوسائل المشروعة والسعي لابتكار أهداف ووسائل مشروعة جديدة مختلفة عن أهداف ووسائل المجتمع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلوك الإجرامي وفقاً لهذه النظرية يختلف باختلاف نمط الأنومي نفسها ففي حين تنتشر جرائم السرقة بين الابتكاريين يلاحظ انتشار إدمان المخدرات والخمور لدى الانسحابيين بينما تشيع جرائم تخريب الممتلكات ونشر الفوضى الاجتماعية لدى الثوار والعصاة.

أول من وضع مصطلح الأنوميا هو دوركايم ثم طوره من بعد ر.ك .ميرتونR.k.Merton سنة 1957 . ففكرة الأنوميا تسمح ببيان عدد من حالات عدم التكيف النفسو–اجتماعي والثقافي و التي يكون الانحراف أحد مظاهرها .

ويميز ميرتون بين الثقافة والمجتمع كما يشير إلى وجود من جهة نسق منظم من القيم التي تسير سلوك الأفراد المنتمين إلى نفس الجماعة ، ومن جهة أخرى نسق المعايير و الوسائل المؤسساتية (المقبولة من طرف المجتمع) و التي تنظم الوصول إلى الأهداف التي تحددها الثقافة.فعندما يحدث توتر بين الأهداف و الوسائل المقبولة ، فليس بمقدور الجميع الحصول على الوسائل و هم لا يملكون نفس القدرة أو المهارة لاستعمال الوسائل المسموح بها ؛ ويلاحظ حسب المجتمعات و مراحل تاريخها أن الوسائل أحيانا هي التي تتفوق على الأهداف (وهذه حالة المجتمعات المستقرة و المتلاحمة و التي تعرف تطورا اقتصاديا سريعا جدا) . وتعرف الأنوميا كنتاج عن الانقطاع في البنية الاجتماعية الثقافية و هو انقطاع أو تمزق راجع للهوة الكبيرة جدا و التوتر القوي جدا بين الأهداف المقترحة و الوسائل المتوفرة أو المشروعة ، قد تؤدي القيم الثقافية (في الحالات القصوى) إلى سلوكات منافية لهذه القيم ذاتها كما يؤدي عدم التوافق بين الثقافة و المجتمع إلى تحلل أو تفكك المعايير و بروز الأنوميا ، وهذه الأنوميا هي حالة اجتماعية تتميز بغياب المعايير . و يكون السلوك المنحرف حسب المنزلة الاجتماعية التي تنظم وصول الأفراد إلى الأهداف التي تنص عليها الثقافة ، و تحت الضغط يختار البعض وسائل غير شرعية لتحقيق أهدافهم .

و السؤال الذي يطرح نفسه هو : كيف يتأقلم الفرد الذي يعيش في مجتمع تسوده الأنوميا ؟

يجيب ميرتون بأن هناك خمس إمكانات :

–1الامتثالية(قبول الأهداف والوسائل)

–2الإبداع (قبول الأهداف و رفض الوسائل)

–3طقوسية(أهداف مرفوضة ووسائل مقبولة)

–4انطوائية(رفض الأهداف والوسائل) (

-5التمرد (رفض الأهداف والوسائل و تغييرهما) .

و الأنوميا حسب دوركايم و ميرتون تخص المجتمع و ليس الفرد فالأنوميا حسبهما وضعية اجتماعية و ما الأفراد إلا منفعلين معها

12. نظرية صراع الثقافة لسيلان

أجرى سيلان دراسة سنة 1938 حول صراع الثقافة و الإجرام و أشار إلى أهمية الصراعات الثقافية في نشوء الإجرام و هو دور ظاهر بجلاء في المجتمع الأمريكي الذي عرف موجات متتالية من المهاجرين ، ويرى أن السلوك الإجرامي ناتج عن التصادم بين معايير السلوك المختلفة في نفس المجتمع . يختلف مصطلح الصراع الثقافي المستعمل عند سيلان عما تستعمله مدرسة شيكاقو الاجتماعية فهذه الأخيرة تستعمل مصطلح الصراع لتفسير ظاهرة فقدان التنظيم الاجتماعي الناتج عن صراع الجماعات . و يصرح أن مفهوم الصراع الثقافي لا يعطي تفسيرا كافيا لاختلاف نسبة الإجرام و إنما يؤخذ من ضمن عدة عوامل اجتماعية و اقتصادية أخرى .ساهم مفهوم الصراع الثقافي في ظهور نظرية الثقافات الفرعية (التحتية(4-6

13. نظرية الثقافات الفرعية كوهن

لاحظ كوهين 1955 و هو يبحث عن مصادر السلوكات المنحرفة المستديمة في بعض الأوساط ، أن الوسط البروليتاري الأمريكي في المدن الكبرى ينتج ثقافات فرعية منحرفة .فالقيم و المعايير السائدة في هذه الثقافات التحتية تسمح للأفراد بالإحساس بالاندماج . وتوفر هذه الثقافات التحتية استقرار و مدة العلاقات الاجتماعية المتوافقة و سلم قيمها هي .

و يقول كوهين :"أن نسق قيم هذه الثقافات التحتية يشجع على المدى القصير نماذج السلوك ألا نفعي السلبي و الوحشي ؛ يسرق الفرد ليس من أجل بضاعة لكن لإصباغ أهمية لمكانة السرقة" يتمرد أفراد الطبقات الدنيا ضد قيم و ثقافات الطبقات الوسطى و ذلك بتكوين ثقافة تحتية تعاكس في قيمها سابقتها ، وتتكون هذه الثقافات التحتية بفضل وجود سلسلة من الأشخاص في تفاعل دائم فيما بينهم و يعرفون نفس صعوبات التكيف .

و يرى كوهين أن الأطفال المنتمين إلى الطبقة الشغيلة لهم صعوبة استدخال قيم الطبقات الوسطى و بالتالي ينحرفون . و الأنوميا لا تصيب كل الطبقات في كل المجتمعات و إنما تصيب أكثر الطبقات الشغيلة الدنيا . ولقد توصل وولف قنف و فيراكوطي سنة 1967 إلى تصور مكتمل عن الثقافة التحتية للعنف و أشار إلى ما يلي :

-لا توجد ثقافة تحتية مختلفة كليا أو في صراع كلي مع المجتمعات

-إن تطوير مواقف محبذة للعنف و استعماله في ثقافة تحتية تستدعي سلوك متعلم وصيرورة تعلم و الارتباط أو تقمص متميز .

-معيار معاكس هو للعنف .

14. نظرية التفكك الاجتماعي:

نقطة البداية كما يعرضها سيلين Sellin أن المجتمعات البدائية أو الريفية تتميز بالرقابة والانسجام من أعضائها فهم يعيشون حياة مشتركة تتضاءل فيها النزعات الفردية ويعمل الكل لخدمة الجماعة، ومن ثم كان وقوع الجريمة أو الانحراف وقتئذ أمرا بعيد الاحتمال.

فثمة نوع من التنظيم الاجتماعي social organization كما يجمع بين أفراد هذا المجتمع مما ترتب عليه انكماش ظاهرة الجريمة.

أما في المجتمع الحديث فالأمر يختلف نتيجة لما أصابه من تعقيد وتصارع بين أفراده، وتفشي الروح الفردية، كما أصاب هذا التعقيد والتصارع أيضا، الإنسان على مختلف مراحل حياته فهو في طفولته يعيش بين أسرته، وكثيرا ما يجد في تصرفات أحد والديه أو كليهما ما ينأي به في سبيل الفضيلة خاصة إن دب الشجار بينهما وإذ فرض وكان أبواه صالحين فتلقى منهما الأسرة الحسنة فإنه يتفاجأ في مجتمع المدرسة قد يسلك بعض الزملاء صورا من السلوك لم يألفهما في بيته ونفس الأمر يجده في مجتمع العمل ومجتمع الأصدقاء.

ويخلص "سيلين" بذلك إلى تفسير السلوك الإجرامي والسلوك الانحرافي بما يفتقر إليه المجتمع من انسجام ورتابة أي إلى تفكك اجتماعي social organization الذي يتخذ صورة تصارع القيم.[1]

وينظر "شو" Show إلى الجريمة وسلوك الانحراف بما فيه (التشرد، الإدمان، السرقة...الخ) لما يترتب على توسع المدينة وامتدادها من آثار مثل الظروف السكنية السيئة والازدحام وانخفاض مستويات المعيشة والصراعات الاجتماعية على أنها أعراض تعكس نمط الحياة في الجماعة المحلية من كونها عوامل تسهم في السلوك الانحرافي والجريمة.

وقد تفرعت عن نظرية التفكك الاجتماعي نظرية أخرى تفسر الجريمة والسلوك الإنحرافي بما يشوب المجتمع من صراع ثقافي [2]

ويعتقد الأستاذ الأمريكي "سيلين" بأن الصراع الثقافي يأخذ صورا ثلاث:

الصورة الأولى: حين يحدث بين ثقافيات متباينة قريبة إلى بعضها تعيش كل منها على هامش الأخرى. وفي هذه الحالة يكون الصراع بين ثقافة كبيرة واسعة، وبين ثقافة محدودة تعيش على مقربة منها ولكنها لا تدخل إلى أعماقها أي يكون اتصال ثقافي مستمر يجري بين ثقافتين غير متصلتين تمام الاتصال. ولكنهما قريبتان على بعضهما البعض.

الصورة الثانية: فهي صورة الصراع الذي يقوم بين ثقافتين متباينتين، وذلك نتيجة استعمار شعب لآخر وفي هذه الحالة تفرض الدولة الغالبة الكثير من عناصر ثقافتهما على ثقافة المجتمع المغلوب بالقوة، أي يكون صراعا بين ثقافتين أحدهما غالبة والأخرى مغلوبة، وهذا ينتج لثقافة الغالب فرض سيطرتها على ثقافة المغلوب، ولكنها لا تقوى بأي حال من الأحوال على القضاء على الثقافة المغلوبة قضاءا تاما.

---

[1] جمال الدين عبد الخالق، السيد رمضان: الجريمة والانحراف، من منظور الخدمة الاجتماعية الإسكندرية، كلية الخدمة الاجتماعية، دث ص207

[2]- نفس المرجع، ص209

الصورة الثالثة: فهو الصراع الناشئ عن هجرة مجموعة من أفراد مجتمع معين إلى مجتمع آخر جديد. وفي هذه الحالة يحمل المهاجرون ثقافتهم القديمة معهم إلى مجتمعهم الجديد الذي يغاير ثقافتهم أي هو صراع بين ثقافتين أحدهما ثقافة صغيرة ولكنها أصيلة جاءت بها أقلية مهاجرة، وبين ثقافة سائدة كبيرة، سرعان ما تستوعب الثقافة الصغيرة وتصهرها، ومع ذلك فقد تحتفظ الثقافة الصغيرة بعزلة ثقافية مدة طويلة من الزمن قد تجاوز أجيالا.[1]

وتشير بعض الدراسات الأمريكية، التي تناولت موضوع الصراع الثقافي بوجه خاص، إلى أن هذا الصراع في صوره الثلاث يؤدي إلى زيادة حجم الجريمة والانحراف بشكل ملموس ويعلل بعض الباحثين الاجتماعيين، أن الصراع الثقافي الذي يجري بين أبناء جيلين مختلفين، يؤدي إلى اضطرابات نفسية بين أبناء الجيل الثاني الأمر الذي قد يقودهم إلى سلوك جانح. وذلك لأن اختلاف اللغة، والعادات، وأساليب التربية وأساليب الضبط الاجتماعي، وتباين المثل والقيم، بين جيل الآلاء وجيل الأبناء تضاعف من نمو الفرص والاتجاهات والمواقف التي تؤدي إلى عدم التوافق والانسجام الاجتماعي.[2]

---

[1] عدنان الدوري، أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي ، ط 1 ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1984 .ص 281 .

[2] نفس المرجع، ص 281.

15. نظرية النوافذ المكسرة

تستند نظرية النوافذ المحطمة إلى أن الجريمة نتيجة حتمية للخلل، وبالتالي إذا كانت هناك نافذة مكسورة ومر بعض الوقت، ولم يتم إصلاحها، سيستنتج الناس الذين يمرون بها أن لا أحداً يهتم، وليس هناك أحد مسؤول. وبعد فترة سيتم كسر المزيد من النوافذ، وبالتالي ستنتشر الفوضى من المبنى إلى الشارع الذي يواجهه، وهذا سيؤدي إلى إرسال إشارة بأن كل شيء مباح. وقد تكون البداية من مشكلات بسيطة نسبيا مثل الفوضى العامة، لكنها في الواقع تمثل دعوات إلى المزيد من الجرائم الخطيرة. فيا ترى كم من الأمثلة لدينا تحاكي نظرية النوافذ المحطمة؟ تبدأ كمشكلة بسيطة ثم تتطور في تعقيدها بعدد من المراحل والدوائر لتصبح نقطة تحول لنوع من الجرائم الخطيرة المنظمة.

ثلث فترة الثمانينات من القرن الماضي قمة منحنى عدد الجرائم المرتكبة في مدينة نيويورك الأمريكية، لكن لسبب لم يُحدد بدقة، انخفض هذا المعدل بمقدار 75% في فترة التسعينات التالية. كثرت التحليلات والتفسيرات، لكن تبدو **نظرية النوافذ المحطمة** أو (Broken windows theory) الأكثر قبولاً ومنطقية. نظرية النوافذ المحطمة هي نتاج فكر المُنظرين (واضعي النظريات) في علم الجريمة :**جيمس ويلسون** و**جورج كيلنج** في عام 1982. النظرية بسيطة للغاية، ويمكن تعريبها إلى الكبائر تبدأ بالصغائر، أو عظيم النار من مستصغر الشرر، أو **صغائر الأمور بدايات عظائمها**.

نظرية النوافذ المحطمة ببساطة هي:

يرى المنظران أن الجريمة هي نتاج الفوضى وعدم الالتزام بالنظام في المجتمعات البشرية. إذا حطم أحدهم نافذة زجاجية في الطريق العام، وتُركت هذه النافذة دون تصليح، فسيبدأ المارة في الظن بأنه لا أحد يهتم، وبالتالي فلا يوجد أحد يتولى زمام الأمور، ومنه فستبدأ نوافذ أخرى تتحطم على ذات المنوال، وستبدأ الفوضى تعم البيت المقابل لهذا النافذة، ومنه إلى الشارع، ومنه إلى المجتمع كله. لا تقتصر النظرية على النوافذ المحطمة، بل تشمل السيارات المهجورة، ومراتع القمامة، والأركان المظلمة من الحواري والطرقات.

البداية في نيويورك

في مدينة مثل نيويورك، تمثلت هذه النافذة المحطمة في الرسومات على المباني ووسائل المواصلات العامة (جرافيتي)، والتعرض للمارة في الشوارع، والسرقات والنشل والاغتصاب والقتل وما وراء ذلك. موجز القول أن **الجرائم عدوى تصيب المجتمع وتتنقل ما بين أفراده**، وكما أن الطاعون القائل يأتي عن طريق جسيم لا يُرى بالعين المجردة، فإن النظرية ترى أن ميكروب الفوضى يأتي من مستصغر الشرر والفوضى.

وتحديدا في قطارات الأنفاق

في منتصف الثمانينات، عينت بلدية نيويورك جورج كيلنج مستشارًا لقطاع المواصلات العامة – قطارات الأنفاق، وهو ناشدهم أن يضعوا هذه النظرية قيد الاختبار، بدءًا بالرسومات على القطارات. رضخ قطاع المواصلات في النهاية، وعينوا **ديفيد جان** مشرفاً على خطة تطوير مترو الأنفاق، والذي بلغت ميزانيتها أكثر من ملياري دولار.

كان النقاش هل البداية تكون بشراء قطارات حديثة، أم القضاء على تلوين الفتيان للقطارات، وعلى ظاهرة التهرب من ماكينات تحصيل نقود تذاكر ركوب القطارات، وعلى الجرائم التي تحدث في حرم محطات القطارات. أصر ديفيد على البدء بصغائر الأمور :**الرسومات** .لقد رأى فيها الدليل على فساد النظام، وبالتالي لن يجدي أي شيء آخر ما لم يعالج هذه العدوى أولاً.

ما فائدة غسل سفينة في طريقها للغرق؟

دحض ديفيد فكرة شراء القطارات الحديثة أولاً وتشغيلها ثم القضاء على الرسامين بالتساؤل: ما فائدة غسل سطح سفينة تايتنك وهي في طريقها للاصطدام بجبل الثلج الذي أغرقها في دقائق؟ رسم ديفيد خطته المعتمدة على غسيل القطارات بشكل دوري وإزالة أي رسومات داخل أو خارج القطارات. أنشأ ديفيد محطات غسيل في نهايات رحلات القطارات، تتولى إزالة أي رسومات تظهر على القطارات، وإذا استلزم الأمر الطويل من الوقت، خرج هذا القطار من الخدمة حتى الانتهاء من إزالة الرسومات التي لحقت به.

النجاح والسنوات رفيقان

استمر ديفيد في عمله التنظيفي هذا من 1984 إلى 1990، دون كلل أو ملل، حتى عين قطاع المواصلات**ويليام براتون** ليرأس شرطة المواصلات، ليبدأ المرحلة الثانية من تنظيم قطاع مترو الأنفاق. كان ويليام رجلاً ملتزماً من عينة ديفيد جان، ومؤمناً بنظرية النوافذ المحطمة، وممن تتلمذوا على يد كيلنج. قرر ويليام البدء بالقضاء على ظاهرة التهرب من دفع قيمة التذاكر، لأنه رأى فيها ما رآه ديفيد في الرسومات. إنها الميكروب حامل العدوى.

ترك المخالفة دون عقاب يزيد من المخالفين

بدأ ويليام فوجد أنه عند قيام بعض الركاب بالتهرب من ماكينة تحصيل النقود، بالقفز فوقها أو الالتفاف حولها، فسيبدأ الباقون في التقليد وعدم الدفع، رغم أنهم كانوا في طريقهم للدفع طواعية. لاحظ ويليام كذلك تقاعس رجال الشرطة عن ملاحقة هؤلاء المتهربين، ذلك أن الجري ورائهم والقبض عليهم كان يستغرق منهم يوماً كاملاً من العمل وملء النماذج وكتابة البيانات، وحين يعودون بالمتهرب إلى المخفر، كان يفرج عنه في نهاية الليل.

راحة الشرطي راحة للمجتمع

وفر ويليام حافلة حولها لتكون مكتباً متكاملاً متنقلاً، فلا يضطر رجال الشرطة للعودة إلى المخفر بطريدتهم، وجرى العمل بانتشار عشرات من رجال الشرطة المتنكرين، بدأوا في المحطات ذات أعلى نسب تهرب، والذين يقبضون على المتهربين واحداً تلو الآخر، ثم يكبلوهم بالأصفاد خلف ظهورهم، ويجعلونهم يقفون في طابور على المحطة، ليراهم الجميع، ومع توفر المكتب المتنقل، **استلزمت الإجراءات الورقية للقبض عليهم أقل من ساعة.**

عطايا السماء

بدأ رجال الشرطة الذين كانوا ينفرون من ملاحقة المتهربين يلاحظون أن **الموقفين هم هدايا السماء لهم**،فمن كل سبعة متهربين، تبين بالبحث في سجلاتهم أن واحدًا منهم هارب من أحكام سابقة، ومن كل عشرين مهرب هناك واحد يحمل سلاحاً أو ممنوعات، وهكذا، بدأ رجال الشرطة يبحثون عن مفاجآت القبض على المتهربين.

الصغائر قبل الكبائر

بعد فترة، بدأ رجال العصابات يتوقفون عن التهرب من دفع تذاكر الركوب، وبدأوا يتركون أسلحتهم ورائهم قبل ركوب القطارات. تحول رجال ويليام للجرائم الأخرى مثل ركوب القطارات تحت تأثير الخمور والمخدرات، ومنها إلى من يقضون حاجتهم جهاراً نهاراً، وهم ركزوا على الصغائر والدقائق قبل الكبائر والمصائب.

استمر ويليام من 1990 حتى 1994 وبالتحديد حتى تم انتخاب **رودولف جولياني** عمدة نيويورك (نعم، ذلك الأبي الذي رفض عطية الوليد بن طلال، العشرة ملايين دولار، بعد هجمات الحادي من سبتمبر) والذي قرر بعدها تعيين ويليام مديراً عاماً لشرطة نيويورك كلها، وهو استمر على منهجه.

لكن لماذا هذه النظرية وهذه القصة بالذات؟

أحسن بعضكم بي الظن فبدأ يسألني عن الطريق إلى النهضة بالأمة والبلاد والعباد، ووجدت في هذه القصة الرد الموجز الآمن، فلا يجب أن نسمو عن الصغائر، بل بها يجب أن نبدأ. على أن هذه النظرية لها منتقدوها، وجاءت نتائج بعض التجارب الأخرى معارضة لهذه الدراسة، لكنها تبقى وجهة نظر مقبولة.

. الاتجاه الفينومينولوجي.

استمد هذا الاتجاه أفكاره من فلسفة هوسرل وشوتز، و تختلف النظرية الظاهراتية عن النظرية البنائية الوظيفية والنظريات الوضعية الأخرى من حيث السببية، فالظاهراتية ترتكز على الدوافع والأسباب الآنية للعنف، "أي أن الباحث أو الملاحظ يفسر الظاهرة يركز على لحظة وقوع الفعل، بدل من عوامل الوراثة والصفات النفسية واللامعيارية والتفكك الاجتماعي، حيث يرى الظاهراتيون من أمثال، كاتز (Katz) أن هذه العوامل غير قادرة على تفسير الجريمة والعنف، ويعللون ذلك بقولهم: إذا كانت العوامل البيولوجية، النفسية، الاجتماعية... وغيرها من مسببات العنف والجريمة هي التي تدفع إلى ارتكاب السلوك العنيف، فلماذا يتوقف الأفراد عن ارتكاب العنف"[64] (ص338)

"وبناءا على ذلك فإن الباحث الفينومينولوجي لا يؤمن بصحة الافتراضات السببية ويميل إلى الأخذ بصورة الحياة الاجتماعية من خلال تصورات الأفراد وأفكارهم"[56] (ص24)

كما يرفض هذا الاتجاه النظر في الظواهر الاجتماعية كأشياء، ويرفض التجريد والمناهج الكمية، ويرفض أيضا المفاهيم الرئيسية السوسيولوجية ، لأنها مفاهيم لا تعكس الواقع الاجتماعي، لأنها مصاغة بلغة الباحث وليس بلغة الجماعة، لأنها تقتصر على الظواهر الأكثر شيوعا وانتشار وتهمل بقية الظواهر، الأقل شيوعا وانتشارا، وهي في نظره تشوه الحياة الاجتماعية اليومية، ولهذا تركز السوسيولوجيا الفينومينولوجية على دراسة وتحليل واقع الحياة اليومية وإظهار مكوناتها من خلال المفاهيم التي يكونها الناس العاديون عن حياتهم الاجتماعية بلغتهم ، ولا يسعى علم الاجتماع الفينومينولوجي إلى وضع مفاهيم عن حياة الناس الاجتماعية ويكتفي بتسجيل الأفكار والمفاهيم التي يصيغها الأفراد بلغتهم عن حياتهم اليومية[50] (ص253)

وتركز النظرية الفينومينولوجية على متغير رئيسي وهو اللحظة الآنية، فالموقف أو اللحظة قد يعطي للفاعل ويشحنه بالطاقة ويغريه لارتكاب الفعل العنيف، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نظرية واحدة في تفسير العنف، فكل فعل عنيف له ظروفه الخاصة به، حيث يحول المعتدي في جرائم العنف إلى شخص سيئ وقاسي ومضطرب يحاول من خلال فعله تغيير السيرة الحياتية أو نمط حياة المجني عليه، أي تغيير بعض سلوكات المجني عليه[64] (ص339).

أما في مجال العنف المنزلي فإن هذا الاتجاه يركز على العنف الموجه ضد الزوجة من جانب الزوج متمثلا في الضرب الانفعالي، والإساءة البدنية للزوجة ، كما يستعمل الاتجاه الفينومينولوجي مصطلح العنف المنزلي بدل العنف الأسري، في إشارة إلى أن العنف الذي يحدث في المنازل يتميز بالاستمرارية و بطريقة منتظمة للتفاعل اليومي، ويستند المدخل الظاهراتي في دراسة العنف على فرضيات وهي[40] (ص53):

1) يحدث العنف الأسري في إطار تفاعلي من علاقات التسلط والتبعية التي تربط الأزواج والزوجات والأبناء في مؤسسة متآلفة، يطلق عليها المنزل.

2) هذا النظام التفاعلي يعكس التناقضات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية والأيديولوجية في المجتمع الأكبر، حيث أنه يمتد حول بناء من القواعد والأوضاع والشعائر والأنظمة، والحياة اليومية بما فيها طرق إعداد الطعام والنوم والعلاقات الجنسية ورعاية المنزل والأطفال.

3) إن هذا النظام التفاعلي بتناقضاته ومكوناته يضع الرجل في مكان المسيطر ذي السلطة داخل هذا البناء، محولا إياه إلى العنف الذي يحول زوجته إلى خادمة وعشيقة له، والفندق إلى منزل للإقامة فيه، وعندما لا يتم الالتزام بهذه المفاهيم يحدث العنف.

4) إن العنف المنتشر في أبنية هذه الأسرة إنما هو شكل محتمل من العلاقات التفاعلية التي ترتبط بالأوضاع الاجتماعية للمنزل كما أن حوادث العنف ستتابع مكونة ميدانا للعنف يضع نفسه أمام أفراد الأسرة كخط عاثر يفرض نفسه، رغم أن جذوره مشتقة من الأبنية الخارجية.

5) هذه البنية من الخبرة العنيفة تأخذ شكلا دائريا، وتفترض وجودا مستقلا في حياة الأسرة، فكلما تحركت الأسرة عبر مراحل التوتر نحو العنف، ثم إلى الهدوء والتفاعل الحميم يتم تحييد المسؤولية الشخصية عن العنف.

6) أما القصد السيئ الذي يتمثل في الإنكار عندما يحدث العنف لأول مرة، أو عندما يحدث ثاني مرة، فإن هذا الأمر يؤكد أن العنف سيكون سمة أساسية ودائمة في الحياة اليومية لهذه الأسرة.

إن هذه القضايا الست يمكن أن تشكل بناءا نظريا فينومينولوجيا يكشف خصائص العنف الأسري والمظاهر السلوكية المشكلة له وهكذا فإن الحياة الداخلية لأسرة العنف تدور حول دائرة متكررة من الابتلاء الانفعالي والتناقض الانفعالي، وكلما عادت الأسرة إلى حالتها الطبيعية تشتعل ثورة العنف مرة ثانية ، وقد يحدث العنف بين الأزواج أو الأبناء دون أن يعترف أحد بأن هذا السلوك هو عنف، أي هناك إنكار للعنف في داخلية كل في تلك الأسرة لأن هناك خوف من حدوث شرخ في الأسرة أو تفكك هذا المجتمع الأسري، وكل ذلك راجع إلى التنشئة الاجتماعية لكل فرد، حيث أن التنشئة الاجتماعية هي التي طبعت هذا السلوك في كل من الرجل والمرأة، فبينما ينشأ الرجل على العنف و والسيطرة واستعمال القوة تنشأ المرأة على الخضوع والتبعية[40](ص64).

وقد ركزت كثير من الدراسات التي تبنت هذا المنظور الفينومينولجي على العنف الذي تتعرض له المرأة من طرف الرجل مثلما فعلت النظريات الراديكالية الأنثوية، حيث تنظر الظاهراتية إلى السلوك العنيف كجزء من مفاهيم الذكورة في معاملة الأنثى بالقسوة والشدة فكلما تمت عملية فك الروابط يمارس الرجل العنيف

(Violent) العنف، إذ تمر العلاقة بين الرجل العنيف والمرأة الضحية بمراحل من التحولات تبدأ بالتماس المبررات Justifications التي تسهل عليه التكيف مع التعامل القاسي والعنيف مع المرأة الضحية[50] (ص257).

3.1.2.3 الاتجاه الأنثوي الراديكالي.

إن نقطة البداية للنظرية الأنثوية الراديكالية هي علاقة المرأة بالرجل القائمة على أساس التمييز بين الجنسين و تفسير تبعية المرأة للرجل يجب أن يكون في ضوء هذه العلاقة التي تؤكد سيطرة الرجل على المرأة بدلا من سيطرة الرأسمالية، كما يرى أصحاب الاتجاه الراديكالي أن العلاقات الاجتماعية في جميع المجتمعات مبنية على سيطرة الرجل وتقوم على أساس التقسيم النوعي وليس على أساس التقسيم الطبقي[40] (ص65).

إن هذا التصور يؤدي إلى رؤية المجتمع الحديث من المنظور الأبوي القديم، وأن الأسرة تتشكل على بناء أوامر أبوية، كما يرون أن التقسيم النوعي للعمل يضمن الخدمات المنزلية والشخصية للرجل، فالأسرة تقوم بتنشئة الأطفال على أساس يدعم التباين النوعي للأدوار، مما يحافظ على بقاء واستمرار النظام الأبوي وبذلك فإن نظام الأسرة النووية الحديثة يقهر المرأة، وعلى المرأة أن تكافح كي تنشئ نظاما اجتماعيا مبنيا على المساواة في النوع

ولكي نفهم حقيقة ما جاء به الاتجاه النسوي الراديكالي لابد من التطرق إلى الجذور الأصلية لهذا الاتجاه، وأهم الاتجاهات النسوية التي سبقت الاتجاه الراديكالي النسوي والظروف التي نشأت فيها هذه الحركات النسوية التحررية.

يعتبر الفيلسوف "بولان دولبار" "Poulain de la Barre"، من أهم الفلاسفة الذين دعوا إلى إنصاف المرأة والمساواة بينها وبين الرجل في كافة المجالات خاصة التعليمية، وقد طرح تلك الأفكار في أهم كتاب لهذا الفيلسوف الديكارتي النسائي، في المساواة بين الجنسين De legalities des deux sexes، 1673، أكد على أن اللامساواة التي تعاني منها النساء ليس لها مبرر طبيعي، بل مبرراتها ثقافية، ومن هنا دعا إلى تعليم النساء، وفتح في وجههن جميع الشعب بما فيها الشعب العلمية. وبما أنه كان أول من دافع عن مبدأ المساواة بين النساء والرجال، هذا المبدأ الذي يشكل أساس النسائية المعاصرة، فإن كتاباته قد شكلت قطيعة مع الأدبيات النسائية السابقة عنه. وهو صاحب الأطروحة القائلة بأن "لا جنس للعقل" مدافعًا عن قدرة النساء على المشاركة في عوالم الآداب وشؤون الدولة والحكم. وبهذا نقد كان عمله يشكل صياغة للعقل المضاد للأبوية الذي عرى السلطات العلمية والفلسفية الداعمة للمواقف اللامساواتية بين الجنسين[65](ص02).

وبعد ظهور الثورة الفرنسية وفلاسفة التنوير ظهرت عدت تيارات فكرية نسائية من أهم مطالبها حق المرأة في التصويت ورفع القيود الاجتماعية الضروبة على النساء في المجتمع الأوربي الأبوي، بالإضافة إلى الحق في التعليم والحق في الشغل، والممارسة السياسية، ومع موجة المطالب تلك ظهرت عدت حركات نسوية تحررية نذكر منها:

الحركة النسوية الليبرالية:

وهي النسائية المنحدرة مباشرة من الثورة الفرنسية، وتعتبر إصلاحية غايتها المساواة في الحقوق بين النساء والرجال، رغم أنها ليست وحدها المدافعة عن المساواة في الحقوق، إذ تشكل الليبرالية فلسفة لها، والنظام الرأسمالي عماد اقتصادها. كما أن قيمتي المساواة والحرية الفردية عماد نهجها. وتعتقد بقابلية تصحيح النظام الرأسمالي من الخلل الذي يطال النساء بداخله وذلك بتوفير شروط تنشئة متساوية بين النساء والرجال حتى تتمتع النساء بالقيمة الرمزية نفسها. هذا التيار يؤمن بإمكانية إصلاح النظام الرأسمالي من حيث حقوق النساء لأن الأمر لا يعدو بالنسبة له أن يكون مجرد عدم تكييفه مع خصوصيات النساء. ولذلك فالنساء تعانين من التمييز في هذا النظام على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ويرجع هذا التمييز إلى التنشئة المختلفة حسب الجنسين. وبالتالي سيكون الحل بالنسبة للتيار الليبرالي هو التربية غير التمييزية حسب الجنس، والتنشئة بطريقة مختلفة. وتعتبر التربية مدخلاً أساسيًا لتغيير العقليات السائدة داخل المجتمع[65] (ص03).

الحركة النسوية الماركسية:

بالنسبة للنسائية الماركسية، فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي هو الذي يفسر استغلال الجنسين معًا وإن استعباد النساء وقهرهن معروف تاريخه ويرتبط بظهور الملكية الخاصة وترجع تبعية النساء إلى الرأسمالية التي تعتمد التقسيم الجنسي للعمل، إذ للرجال العمل الاجتماعي والعمل المأجور في المجال العام، وللنساء أعمال الرعاية الأسرية المجانية في الفضاء الخاص. وتشكل الرأسمالية العدو الرئيسي بالنسبة للتيار الماركسي الأرثوذوكسي بالخصوص، إذ يكفي تغييره حتى تتغير أوضاع النساء. ولذلك يعتبر المجال الاقتصادي ومجال العمل بيت القصيد لتغيير الأوضاع القاهرة للنساء.

وترى الماركسية أنه سيحل محل النظام الرأسمالي المعتمد على الملكية الخاصة نظام الملكية الجماعية، وستتحلل الأسرة شيئًا فشيئًا لأنه سيتم اعتماد خدمات الرعاية الأسرية والتربية. وللقضاء على الرأسمالية، يجب العمل على إدماج النساء في الإنتاج الاجتماعي، وفي سوق العمل المأجور، وإشراكهن في النضال الطبقي جنبًا إلى جنب مع الرجال. وفي حقيقة الأمر، فإن الماركسيات لا يؤمن بشيء اسمه النضال النسائي المستقل لأنه لا يعدو أن يشتت الجهود المقاومة للرأسمالية بنضاله ضد الرجال،غير أن عمل هذا التيار لم

يتوقف عند هذا القول، بل حاول جاهدًا تعرية النظام الرأسمالي وتحليل تناقضاته، وعمق تبعية النساء ودونيتهن. وقد تقاطعت النسائية الماركسية في العديد من المطالب مع النسائية الليبرالية الإصلاحية، نذكر منها على الخصوص: الحق في العمل، والحق في الحضانات للأطفال، وتكافؤ الفرص في الشغل والتربية والأجور، والحق في الإجهاض الحر والمجاني[65] (ص04).

الحركة النسوية الراديكالية:

ولدت النسائية الراديكالية من رحم النسائية الليبرالية والنسائية الماركسية محدثة أكبر قطيعة بالنسبة للنسائية الجديدة في نهاية الستينيات والتي قامت على نقد الحركات النسوية السابقة لها –الليبرالية والماركسية ووكذا وضع المرأة . وتستمد كلمة الراديكالية مدلولها من عودتها بأسباب تبعية النساء إلى جذرها الأصلي أي النسقي. إن الأمر لا يتعلق بالنظام الرأسمالي كما هو الشأن بالنسبة للماركسيات، ولكنه يعود إلى النظام الأبوي، وهكذا تقدم النسائية الراديكالية نفسها على أنها مستقلة من حيث الفكر والممارسة، فقد رفضت سطحية تحليل النسائية الليبرالية للتمييز الممارس ضد النساء، كما رفضت النظرة الاختزالية لدى النسائية الماركسية وعجزها عن فهم النساء خارج طبقة أزواجهن برفضها استقلالية نضال النساء. وهذا تكون النسائية الراديكالية قد جاءت لتجيب عن نواقص النسائتين السابقتي الذكر.

أما القاعدة التي استندت إليها النظرية النسوية الراديكالية هو اعتمادها على المنهج التحليلي للمجتمع بغرض كشف آلياته التي تثبت مبدأ الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة، حيث قامت هذه النظرية على دراسة طبيعة العلاقة بين الجنسين والتي سميت "بالسياسة الجنسانية"، وقد انصب اهتمام المنظرات والناقدات النسويات في تحليل إيديولوجية النظام الأبوي والذكوري، مبينة كيف لذلك التمييز الجنسي أن ينتشر ويتغلغل في الأسطورة والدين والمجتمع والسياسة وكذلك الأدب واللغة[66] (ص40).

وترى النسوية الراديكالية أن النظام الأبوي يحتل موقع الصدارة في تحليل دونية النساء وتبعيتهن وتخلفهن عن الرجال والتمييز الجنسي الممارس ضدهن le sexism." واستدل هذا التيار في نقده للتمييز الحاصل بين الجنسين من خلال الدراسات والبحوث في مجال العلوم الإنسانية والتي توصلت إلى عدم وجود فوارق عقلية بين الإناث والذكور، وأن الفوارق الموجودة في الواقع هي نتيجة لعوامل اجتمعية مكتسبة[13] (ص148).

من بين مؤسسات هذا التيار نذكر كايت ميلي Kate Millet، التي ترى أن المجتمع بجميع مستوياته السياسية والاقتصادية والقانونية وكذلك في التمثلات الاجتماعية قائم على البطريركية التي شكلت نظامًا اجتماعيًا حقيقيًا للجنسين عمل على خلق ثقافتين مختلفتين: ثقافة ذكورية سائدة وأخرى أنثوية مسودة، ولذلك فالنسائية الراديكالية تهدف إلى دحر مقومات النظام الأبوي، ويرتكز عملها أساسًا على إعادة تملك النساء

لأجسادهن والتحكم فيها. ويتم ذلك عبر تنمية ثقافة نسوية feminine بديلة، وذلك عبر خلق مراكز الاستماع والإيواء لفائدة النساء المعنفات، مراكز صحية، مهرجانات، مكتبات، إعلام موجه للنساء[65] (ص04).

ويرى النسويون الراديكاليون أن العلاقات الإنسانية تنشط اليوم من خلال التبعية والعنف، وفي نطاق معارضتهم لمفهوم السلطة الأبوية، طوروا مدخلا نظريا جديدا يركز على العلاقات الاجتماعية الخاصة بمفهوم النوع الذي ظهر في الثمانينات كنموذج نظري يلقي الضوء على عملية التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثة متناقضتين مع وجود قيم غير متساوية.

أما الفرضيات التي جاء بها الاتجاه النسوي الراديكالي فتتمثل فيما يلي[40] (ص68):

1) التمييز بين مفهومي الجنس والنوع على أساس اجتماعي ثقافي وليس بيولوجي.

2) إن مفهوم النوع يختص بالاختلافات بين أدوار الرجال والنساء التي تتشكل اجتماعيا عبر الثقافة السائدة والمتغيرة تاريخية.

3) تتمثل العلاقات الاجتماعية في تبعية المرأة وسيطرة الرجل، واللامساواة بينهما.

4) إن العنف المنزلي تترسخ جذوره في النوع والقوة متمثلا في محاولات الرجال المحافظة على سيطرتهم وتحكمهم في النساء وهو جزء من العلاقات الإنسانية العامة التي تتشكل من خلال التبعية والعنف.

5) إن العنف المنزلي ظاهرة مختلفة لكل من الرجال والنساء، يلجأ إليه الزوج عندما يفقد شيئا ما في علاقته بزوجته، مما يجعلها لا حول لها ولا قوة ولا تستطيع أن تتخذ قرارا بشأن هذه العلاقة العنيفة.

إن إضافة متغير النوع لبحوث الأسرة ساهم بطرقة فعالة في فهم القضايا والجوانب المتعلقة بالحياة الأسرية بما في ذلك موضوع العنف المنزلي، وقد استعمل النسويون الراديكاليون مفهوم النوع لإظهار التباين بين الرجل والمرأة والذي يدعم مفهوم النوع من خلال الممارسات الاجتماعية التي تفرق الرجل عن المرأة، داخل الأسرة وخارجها، وتعد رغبة الذكور في الزواج ممن هم أدنى مرتبة منهن، ورغبة النساء الزواج بمن هم أعلى مرتبة، والاهتمام الكبير بعمل الرجل أكثر من المرأة، كلها عوامل تدعم مفهوم النوع[40] (ص70).

ومنه فإن هذه الممارسات الاجتماعية تدعم فكرة أن الرجال والنساء مختلفون، وتدعم سيطرة الرجال بطريقة حقيقية ورمزية، كأن يتوفر للرجال الموارد الاقتصادية أكثر من المرأة، باعتبار الرجل هو رب الأسرة فهذا يضفي الشرعية على ممارسته للقوة في الأسرة ومن حق الزوج أن يستعرض رجولته بطريقة أو بأخرى، كما أن زيادة دخله يجعله في موضع لا يجبره على المشاركة في الأعمال المنزلية، ومنه فإن كل هذه الممارسات الاجتماعية التي تضع الرجل في مكان القوة والسيطرة ، وتضع المرأة في مكان الخضوع

والانقياد يمكن لها أن تدعم مفهوم النوع، وبالتالي تضفي الشرعية على الرجل في ممارسة حقه المشروع، ألا وهو استعمال القوة والعنف ضد المرأة[40] (ص70).

ويرى الاتجاه الأنثوي الراديكالي أن مفهوم النوع وحده لا يكفي لتفسير العنف المنزلي، فللأبنية الاجتماعية متمثلة في السن والعنصر والمعاشرة والموارد والتعليم والدخل جميعها ترتبط بالعنف المنزلي، إلا أن هذه الأبنية الاجتماعية لا تؤثر على النساء والرجال بنفس الطريقة، حيث يتفاعل النوع مع العنصر والمكانة الزوجية والمكانة الاجتماعية الاقتصادية، لكي يؤثر على القوة في داخل العلاقات والنزاعات نحو العنف المنزلي[40](ص72).

كما أن لعلاقة المكانة بين الرجل والمرأة واستخدام العنف لا ترتبط بالنوع بل إنها تتأثر بوجهات النظر الثقافية التي تميز الذكورية عن الأنوثية لذلك فإن أصحاب نظرية النوع يحاولون تأكيد أن الذكورة والأنوثة ليست سمات فردية بل إنها أبنية اجتماعية علائقية نشأت من خلال الممارسات الاجتماعية[65](ص05).

2.2.3. النظريات المفسرة للعنف الأسري.

1.2.2.3. نظرية الاحباط (John Dollard) .

ترجع هذه النظرية كثيرا إلى الطبيعة الإنسانية عند تفسيرها للظواهر الإنسانية المختلفة، والعدوانية حسب هذه النظرية ناتجة عن ردود أفعال تجاه الإحاطات، ويوصف الإحباط بأنه شعور ذاتي يمر به الفرد عندما يواجه عائقا ما يحول دون تحقيق هدف مرغوب أو نتيجة يتطلع إليها، والإحباط يؤدي إلى الغضب،ومن ثم يؤدي الغضب إلى العدوان، وكلما كان الناس أحرارا في اختيار مسار حياتهم والتعبير عن انفعالاتهم فإنهم لا يختارون العنف[52](ص17).

وقد صاغ العالم الأمريكي جون دولار John Dollard المبدأ العام الخاص بالإحباط Frustiation والعدوان اعتمادا على أعمال فرويد، وعمل على تطبيق هذه الآراء والفروض على المجتمع الأمريكي، كما نجده قام بتحليل مدى استجابة الملونين (Les hommes de couleur) للإحباط الذي تفرضه عليهم الجماعة البيضاء، وقد سمح له هذا بالكشف عن التأثيرات النفسية للتركيب الاجتماعي على تنظيم الشخصية والسلوك[23] (ص166).

وقد افترض هو وزملاؤه بأن العدوان هو نتاج للإحباط وأن حدوث السلوك العدواني يفترض دائما وجود حالة من الإحباط، فالعدوان والجريمة والعنف بكل أنواعه من أشهر الاستجابات التي تثار في الموقف الإحباطي، ويشمل العدوان البدني اللفظي، حيث يتجه العدوان غالبا نحو مصدر الإحباط، كما اعتبر أنصار

هذه المدرسة أن العدوان هو استجابة فطرية للإحباط تزداد شدته وتقوى كلما زاد الإحباط وتكرر حدوثه[23] (ص168).

"وترتكز نظرية الإحباط على القاعدة الرئيسية التالية: كل شكل من أشكال العنف تسبقه حالة عدوان، وكل شكل من أشكال العدوان يكون مسبوقا بحالة إحباط"[45] (ص32).

ومنه نستنتج أن حالات العنف الأسري تحدث نتيجة الإحباط الذي يشعر به الفرد المعتدي داخل الأسرة، أي عندما يشعر الأب بحالات من عدم الرضا تجاه زوجته وأولاده ينتج عن هذا الشعور حلة من الاحباط، أو أن بعض الأوضاع الأسرية المزرية كالفقر والحرمان ينتج عنه تدني في إشباع الحاجيات الأساسية التي يحتاجه أفراد الأسرة مما يلد للفرد إحباطا، وبالتالى يفرغ الطاقة المشحونة تلك على الفرد الذي يعتقد أنه هو من يسبب له ذلك الشعور.

2.2.2.3. نظرية التعلم الاجتماعي (Bandura).

ترى هذه النظرية أن معظم السلوك العدواني متعلم من خلال الملاحظة والتقليد، حيث يتعلم الأطفال السلوك العدواني بملاحظة نماذج و أمثلة من السلوك العدواني يقدمها أفراد العائلة والأصدقاء والمعارف والأفراد الراشدون في بيئة الطفل، وهناك ثلاث مصادر يتعلم منها الطفل بالملاحظة وهي التأثير الأسري وتأثير الأقران وتأثير النماذج الرمزية كالتلفزيون[50] (ص144).

وبما أن النظرية تؤكد أن السلوك يتم تعلمه بالتقليد والتعلم الاجتماعي، فإن هناك أربعة مفاهيم أساسية يجب توافرها حتى تتم عملية تقليد السلوك[1] (ص99):

1) الانتباه والاهتمام، إذا كنت تريد أن تتعلم شيئا، فلابد أن تكون مركزا اهتمامك عليه.

2) القدرة على الاحتفاظ والتذكر، حيث لابد أن يكون لدى الشخص المقدرة على الاحتفاظ والتذكر لكل ما شاهده من سلوك، سواء كان على شكل صورة ، أو كان باستخدام اللغة.

3) إعادة تأدية السلوك، وهي الترجمة الحقيقية لعملية الاهتمام والاسترجاع إلى سلوك حقيقي، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الشخص يمتلك المقدرة على القيام بهذا الأداء وتطويره باستمرار إلى درجة التقليد الحقيقي والفعلي للسلوك المشاهد السلوك.

4) الحافز أو الدافع، حيث لن تنجح جميع الخطوات السابقة، إلا إذا امتلك الشخص الحافز الصادق لتقليد السلوك.

ووجد باندورا في دراسته للسلوك العدواني في عينة من الأطفال أنه (السلوك العدواني) غالبا ما يرتبط بالمثير أو المنبه الذي يتعرضون له، فبعض هؤلاء الأطفال لديهم آباء يعاقبونهم، عندما يظهرون العدوان نحوهم، وفي نفس الوقت يرتكب هؤلاء الآباء سلوكيات عنيفة مميزة، ويشجعون أبنائهم على ارتكاب مثل هذه السلوكيات مع أقرانهم خارج المنزل، "وهذا النمط من السلوك يجعل هؤلاء الأطفال يظهرون عدوانا بسيطا داخل المنزل، وعدوانا شديدا أثناء تفاعلهم مع زملائهم في المدرسة.

وبالتالي نستنتج من خلال هذه النظرية أن العنف الممارس داخل الأسرة هو سلوك متعلم ومقلد، حيث أن الأطفال الذين يشاهدون العنف والخصامات والشجارات العائلية بطريقة دائمة أمام أعينهم، وحتى الألفاظ التي يستعملها الوالدان يتعلمها الأبناء ويقلدونها مع الإخوة داخل المنزل، أو مع الزملاء والأطفال خرج المنزل ، بالتالي السلوك العنيف الذي يكون بين الوالدين ينتقل إلى الأبناء حسب ما جاءت به هذه النظرية، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد حيث أن هذا السلوك التعنيفي يكبر مع الأطفال ويبقى معهم حتى عندما يكونون أسرا، وبالتالي فإن العنف الأسري هو سلوك مقلد ومتعلم من خلال مشاهدة أنماطا من هذا السلوك داخل الأسر.

3.2.2.3. نظرية المصادر.

تفسر هذه النظرية السلوكات العدوانية والعنيفة من خلال المصدر أو المصادر التي يتمتع بها الزوج حيث أنه كلما ارتفعت المهارات أو المصادر أو المكانة التي يتمتع بها الزوج، كلما انخفض العنف والإيذاء الموجه للزوجة، والعكس صحيح حيث كلما انخفضت المصادر بالنسبة للزوج مثل المكانة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، كلما زاد من إيذائه لزوجته وأبنائه باعتبار أن العنف هو المصدر الأخير الذي يسد ثغرة نقص المصادر الشرعية.

ويرى أنصار هذه النظرية أن العنف يعد مصدرا مثل النفوذ، أو مثل أية خصائص شخصية يمكن استخدامها لمنع الأفعال غير المرغوبة، أو لفرص السلوك المرغوب فيه، وكلما زادت المصادر المتاحة للفرد، كلما ازدادت قوته، كما يقل ميله نحو استخدام العنف، وفي هذا المجال ينظر للعنف باعتباره المصدر النهائي، بمعنى أنه يستخدم عندما يدرك أن مصادره الأخرى غير كافية، أو أنها فشلت في الحصول على الاستجابة المرغوبة، وبذلك ينظر للعنف على أنه وسيلة لممارسة الضبط الاجتماعي من جانب الأزواج على الزوجات، بمعنى انه يستخدم العنف عندما لا تؤدي أساليب الضبط الاجتماعي الأخرى والمهذبة إلى إذعان الزوجة وخضوعها وطاعتها لزوجها[40] (ص37).

وتستخدم نظرية المصادر عدة متغيرات مثل المكانة المهنية، ومستوى التعليم، والدخل، والرضا عن الدخل، باعتبارها مقاييس للمصادر الخارجية، حيث لوحظ من خلال الدراسات والأدبيات السابقة أن الأزواج أصحاب المصادر الخارجية المنخفضة أكثر ميلا للأيذاء الجسدي لزوجاتهم، وأن الإيذاء الجسدي للزوجة يكون أكثر شيوعا وأشد قسوة في الطبقات الدنيا، وأنه كلما انخفض الدخل كلما ارتفع الإيذاء الجسدي

للزوجة[40] (ص38) ومن ناحية أخرى نجد أن ستراوس وزملائه يرون أن العلاقة بين الدخل والعنف الأسري قد تكون غير مباشرة حيث يتوسطها العديد من الآليات التي تقلل من شدة الضغوط والتوتر، أما الأسر ذات المصادر المرتفعة في الدخل ومستوى التعليم لكل من الأزواج والزوجات، فتنخفض فيها معدلات الإيذاء الجسدي، وقد وجدوا أن هناك علاقة انحنائية منخفضة بين مستوى التعليم وإيذاء الزوجة الذي ينخفض بين ذوي التعليم العالي والتعليم المنخفض، كما نجدهم قد استخدموا مصطلح "تضارب المكانة" أي إذا لم يكن للزوج عدد من المهارات أو المصادر أكثر من الزوجة لكي يضفي الشرعية على اكتسابه لمكانة أعلى من الزوجة، فإنه قد يستخدم القوة الجسدية لتعويض المصادر الأخرى الغير موجودة[40] (ص39).

كما توصلت بعض الدراسات إلى أن تباين الزوجين في المكانة المهنية ومستوى التعليم لصالح الزوجة يؤدي إلى ازدياد توجيه الإيذاء البدني لها، كما أن انخفاض المصادر المتاحة للزوج عن زوجته يعرضها للإيذاء البدني في جميع الطبقات، ولكن الذي يشكل أكبر تهديد للزوجة ويعرضها للعنف الجسدي هو أن تكون مكانتها المهنية أعلى من المكانة المهنية للزوج.

وهذا ما يلاحظ في مجتمعاتنا العربية البطريقية حيث تفق الزوجة في المصادر ليس في صالحها بل هو ضدها، وهذا ما بينته العديد من الأعمال على مستوى الماجستير والدكتوراه، أين وجد أن تعرض المرأة للعنف والعدوان يزداد خاصة عندما يشعر الزوج أنها تفوقه في المصادر[50] (ص277)Ressources.

3.2.3.العنف الرمزي عند بيار بورديو(Bourdieu)

بيير بورديو، سوسيولوجي فرنسي (1930- 2002) يعد من أهم علماء الاجتماع المنظرين لهذا العلم ما يطبع النظرية الاجتماعية عند بيير بورديو، كونها تحاول إعادة إنتاج المجتمع ضمن عالم رمزي،يحمل في طياته بعدا إمبريقيا، وقد عبر عن ذلك في مقولته الشهيرة: "لنظرية بدون بحث إمبيريقي خواء، والبحث الإمبيريقي بدون نظرية هراء[67] (ص01).

إن سوسيولوجيا بورديو حريصة حرصا شديدا على ضرورة تحويل السوسيولوجيا إلى علم مثل باقي العلوم، له لغته الخاصة به وقوانينه ومبادئه ومفاهيمه التفسيرية ونظرياته القائمة بذاتها، ولذلك لا نجده يتردد في استخدام كل الأدوات والأسلحة الممكنة، لتحويل الخطاب السوسيولوجي إلى خطاب علمي ممنهج، فهو بذلك يوجه "النقد الصارم لمجموعة من النزوعات المنتشرة كثيرا بين علماء الاجتماع، والتي أساءت إلى هذا العلم ومنعت تطوره في اتجاه بناء نظرياته كالنزعة الاقتصادية "التحليل الماركسي" التي تفسر كل شيء بالعودة إلى الاقتصاد، والنزعة الوصفية التي تكتفي بملاحظة الوقائع والظواهر الاجتماعية دون أن تفسر في النهاية أي شيء".

الأطروحة الأولى: و هي أن العنف نتيجة طبيعية " نظرية الحاجات" فالضرب بالسكين، و البندقية، و أعمال الشغب كلها كنتائج حتمية لعدم إشباع حاجيات الإنسان منها: السكن، الانفجار الديمغرافي، الفشل الدراسي، البطالة إلى غير ذلك من الظواهر الاجتماعية التي تدفع بالفرد إلى ممارسة العنف فالعنف كنتيجة طبيعية لنظرية الحاجات تجد حلولها مع تسطير سياسة خاصة لحاجيات الفرد لهذا يتطلب لحلها توفير العوامل و الشروط الاجتماعية كمناصب الشغل [68] (ص212).

الأطروحة الثانية: هذه النظرية تعتمد على التحليل من خلال الاعتماد على المفاهيم التالية:

1. الطبقة الاجتماعية.

2. السيطرة.

فالعنف الذي يقوم به سكان المدينة اتجاه المجتمع أو حتى ضد أنفسهم ما هو إلا الوجه المزدوج للعنف المستخدم من طرف الدولة و المجتمع ككل الحضر.

ومن الممكن استخدام المفاهيم المقترحة من طرف (بورديو)، أي بعبارة أخرى إن الذين يمارسون العنف هم أفراد ضائعون داخل النسق المسيطر عليهم، و هو ما يسمى "بالعنف الرمزي[50] (ص229)

والعنف الرمزي حسب بيير بورديو هو" جملة من الإكراهات التي تمارس على الأفراد والمجتمع بطريقة فيها نوع من اللباقة واللطف والخفاء C'est une violence cachée, déguisée et voilée والعنف الرمزي غير مرئي، لطيف، لين وعذب، يقوم على إلحاق الضرر بالآخرين عبر اللغة والتربية [50](ص239)la violence de l'écrit .

وعليه يكون العنف الرمزي عكس العنف المعروف الجسدي، فهو عنف غير مادي، صامت يتوجه إلى تحطيم المعنويات وقمع الرغبات وضبط الحاجات[50] (ص331).

ويذهب بيير بورديو في كتابه "إجابات" إلى انه يمكن أن يحقق العنف الرمزي نتائج أحسن مما يحققه العنف السياسي البوليسي كما ينظر بورديو إلى التلفاز على أنه من أهم الوسائل التي يبث عبرها العنف الرمزي[67] (ص02).

إن العنف التلفزي يبدو واضحا من خلال سلسلة البرامج والفقرات التي يتناولها تباعا، فبورديو ينطلق في كتابه "في التلفزة" الذي نشره سنة 1996 من فكرة أساسية مفادها أن التلفزة أداة للقمع، وذلك راجع إلى الكم الهائل من الثقافات التي يعرضها هذا الجهاز والتي في أغلب الأحيان ما يميل الناس إلى تصديقها بهدف البحث عن نموذج لديمقراطية مباشرة، إن جهاز التلفاز بهذا المعنى حسب بورديو ليس الوسيلة الناجعة لغذاء الفكر وإبداء الرأي، بل هي وسيلة لتصدير المعلومات كوجبات خفيفة وسريعة مقترنة بإيديولوجيات خفية.

كما شكل العنف الرمزي عند بورديو Bourdieu موضوعا محوريا عند تناوله للمسألة التربوية وإعادة الإنتاج، حيث نجده قد عرض النشاط التربوي على أساس أنه نوع من العنف الرمزي، وذلك بوصفه فرضا من قبل جهة متعسفة لتعسف ثقافي معين وقد تفطن بورديو إلى هذا الشكل من العنف خاصة عند تناوله مسألة التربية والتعليم وكيف تعمل المدرسة والبرامج التعليمية على قمع المتعلمين وقمع بالخصوص أفكار الطبقات الفقيرة[50] (ص333).

والعنف الرمزي الذي تمارسه المؤسسات التربوية والفاعلون بداخلها لا يقتصر على المدرسة كمؤسسة تربوية، بل يتعدى ذلك ليشمل كما يقول بورديو أعضاء المجموعة العائلية، حيث أن الأسرة كمؤسسة تربوية تمارس عنفا رمزيا خاصا تجاه أفرادها، وبالخصوص تجاه الزوجة وبالبنت في المجتمعات التي تتميز بالهيمنة الذكورية والنظرة الدونية للمرأة، وحسب بورديو فإن هذا النظام الأكثر تشجيعا على ممارسة العنف ضد أفراده القاصرين وبالخصوص ضد النساء، حيث خصص لهذا كتابا كاملا تحت اسم "الهيمنة الذكورية" والذي يعد مثالا حيا للكلام عن العنف الرمزي الذي يمارسه الذكور على الإناث[50] (ص336).

فالفتاة التي لم يسعفها الحظ في الدراسة أو الشغل أو الزواج تعامل بنوع من العنف الرمزي والمتمثل في الكلمات الجارحة والألفاظ التي تحط من قيمتها وتشعرها بالدونية وتعمل على تحطيم معنوياتها وقمع رغباتها وضبط حاجاتها، وهكذا تشعر الفتاة بالاغتراب داخل أسرتها، ونحن نرى أن هذا العنف (العنف الرمزي) هو سبب من أسباب هروب الفتيات من البيت.

<u>الأطروحة الثالثة:</u> العنف الفيزيقي (الجسمي) يسمح للأفراد الوصول إلى السلم الاجتماعي الذي ما زال غير محدد، حيث تتعايش النخبة فيها و بينها على أساس المناصب التي تشغلها، و العنف الفيزيقي هو ناتج عن عدم تحديد السلم الاجتماعي و غموضه، و هو الرمز لتكوين هذا السلم، كما يمكننا تفسير جزء من صور العنف معتمدين على هذه الأطروحة[68] (ص224)

وبعد التطرق إلى هذه الأطروحات الثلاثة التي قدمها بورديو Bourdieu يمكننا القول أن هناك عدة عوامل وميكانيزمات تتحكم في ظاهرة العنف، وأنه لا يمكن تفسير هذه الظاهرة بعامل واحد أو عاملين وكذلك يستحيل التعميم.